أثر تعدد القراءات
في الجملة المنسوخة
في المعنى والإعراب

إعداد

د / نصر فتحي عبد العظيم

الأستاذ المساعد في قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالقاهرة

أثر تعدد القراءات في الجملة المنسوخة في المعنى والإعراب

نصر فتحي عبد العظيم
قسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالقاهرة – جامعة الأزهر .
الإيميل : drnasr5555@gmail.com

الملخص

الحمد لله الذي نزل القرآن على عبده ليكون للعالمين نذيرا، والصلاة والسلام على خير من نطق فأبان، وتكلم فكان أفصح لسان.

وبعد ...

فليس ثمت شك في أن قراءات القرآن قد تنوعت فيما بينها واختلفت، وأن من مظاهر الاختلاف: الاختلاف في الحركات الإعرابية، وكذلك نطق الأدوات العاملة، الأمر الذي يستتبع اختلافا في المعنى والدلالة.

وقد جاء هذا البحث ليرصد بعض ظواهر هذا الاختلاف، فتناول الاختلاف في الجملة المنسوخة وجاء بعنوان: **(أثر تعدد القراءات في الجملة المنسوخة في المعنى والإعراب)**

ليحصر الظواهر الإعرابية الموجودة في القراءات العشر والتي نتجت عن اختلاف نطق الأداة الناسخة وكذلك نطق الاسمين بعدها.

وقد يضيف البحث قراءة من القراءات الأربعة فوق العشر والتي جعلها بعض العلماء من القراءات المتواترة.

وقد جاء البحث في تقديم وثمانية مباحث.

والغاية من هذا البحث هو استجلاء صورة واضحة عن أثر الاختلاف في القراءات في هذه الجملة، وهل يترتب على هذا اختلافٌ في المعنى والدلالة؟ وهل كان المعنى والمراد هو العامل المرجح لقراءة على أخرى؟ وهل رد النحاة القراءة – مع تواترها – لضعفها في النحو؟ وكيف نقيِّم فعلهم هذا؟

وبتصفح آيات القرآن الكريم التي وقعت فيها الجملة الاسمية منسوخة بفعل أو بحرف ناسخ نجد أن الآيات التي جاءت فيها أكثر من قراءة وقد اختلف فيها إعراب ركني الجملة أو تغير موقعهما جاء في الجملة الواقعة بعد (كان) و(ليس) و(إن) و(أن) و(لكن) و(كأن) و(لا)، دون بقية النواسخ.

وجاء هذا الاختلاف على أنواع مختلفة، وليس من شك أن كل اختلاف يتبعه اختلاف في المعنى والدلالة.

وبحصر الآيات التي جاء فيها قراءتان فأكثر وتغير معها إعراب الجملة المنسوخة وجدت أن الآيات قد بلغت في مجملها (ستًّا وأربعين آية) وتندرج تحت ثماني ظواهر إعرابية مختلفة تناولها البحث بالدراسة والتفصيل.

وقد توصل البحث إلى عدة نتائج منها:

١. أن موافقة القراءة لأشهر الظواهر اللغوية إعرابًا هو معيارٌ حاكمٌ في تفضيلها على غيرها عند النحاة، وأن مخالفتها للمشهور من هذه الظواهر يضعفها، بل قد يكون متكئًا لبعض النحاة لتلحينها.

٢. أن تعدد الوجوه التي يمكن أن تحمل عليها القراءة قد يكون من مسببات تضعيفها عن أختها.

الكلمات المفتاحية : القراءات - المعنى – الإعراب – القرآن .

The effect of multiple readings on the copied sentence In meaning and expression

Nasr Fathi Abd El , Azim
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language in Cairo - Al-Azhar University .
Email: drnasr5555@gmail.com

Abstract :
Praise be to Allah who revealed the Qur'an to His servant so that the worlds may have a warning, and prayers and peace be upon the best of those who spoke and spoke and spoke and spoke and was the clearest tongue.
And after ...
There is no doubt that the readings of the Qur'an have varied among themselves and differed, and that one of the manifestations of the difference is the difference in the syntactic movements, as well as the pronunciation of the working tools, which entails a difference in meaning and significance.
This research came to monitor some of the phenomena of this difference, dealing with the difference in the copied sentence and came entitled: (The impact of multiple readings in the copied sentence in the meaning and expression)
To list the syntactic phenomena found in the ten readings, which resulted from the difference in the pronunciation of the copier as well as the pronunciation of the two names after it.
The research may add a reading from the four readings above ten that some scholars have made of frequent readings.
The research came in an introduction and eight sections.
The purpose of this research is to clarify a clear picture of the impact of the difference in readings in this sentence, and does this result in a difference in meaning and significance? Was meaning and intention the most likely factor for one reading over another? Did grammarians respond to reading - with its frequency - because of its

weakness in grammar? And how do we evaluate their act?
Browsing the verses of the Holy Qur'an in which the nominal sentence was copied by a verb or a transcribed letter, we find that the verses in which more than one reading came and the expression of the two corners of the sentence differed or changed their location came in the sentence after (was) and (not) and (in) and (that) and (but) and (as if) and (not), without the rest of the transcribers.
This difference came in different types, and there is no doubt that every difference is followed by a difference in meaning and connotation.
By limiting the verses in which two or more readings came and changed with them the expression of the copied sentence, I found that the verses have reached in their entirety (forty-six verses) and fall under eight different syntactic phenomena dealt with by the research in study and detail.
The research reached several results, including:
1. That the approval of reading the most famous linguistic phenomena expressed is a ruling criterion in preferring them to others when grammarians, and that their violation of the famous of these phenomena weakens them, and may even be reclining for some grammarians to compose them.
2. The multiplicity of faces that can carry her reading may be one of the reasons for her weakening from her sister.
Keywords: readings - meaning - expression - Qur'an.

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

القرآن الكريم هو وحي أوحاه الله تعالى إلى نبيه محمدٍ ﷺ بواسطة أمين الوحي جبريل عليه السلام.

وقد تلَقَّاه بلفظه ومعناه نبينُا محمد – صلى الله عليه وسلم – كما تلقى ترتيبه واسم سوره.

وقد قرأه رسول الله ﷺ على صحابته الكرام فتلقفته قلوبهم وحفظته صدورهم، ولهجت به ألسنتهم وخطته صحفهم وأقلامهم.

ولما كان القرآن بلسان العرب، وكان فيهم من اختلاف خصائص ألسنتهم ولهجاتهم، فقد حرص النبي ﷺ على تيسير تلاوته على صحابته وأمته من بعده، فاستزاد ربه، فأنزل عليه القرآن بسبعة أحرف كلها كافٍ شافٍ، فساغ للصحابة الكرام أن يتلقى كل منهم عن رسول الله ﷺ القرآن بما يتفق وخصائص لسانه.

ومهما يكن من قول في تفسير الأحرف السبعة فإن الأمر الذي لا خلاف عليه بين سلف الأمة وخلفها أن رسول الله ﷺ قد قرأ القرآن بوجوه متعددة، وقد نقل عنه هذه الوجوه الصحابة الكرام ثم التابعون ثم العلماء، يرويه خلف عن سلف.

وليس ثمة شك في تحري العلماء الدقة والأمانة في نقل قراءات القرآن الكريم بسندها عن رسول الله ﷺ.

فنشأ ما اشتهر بالقراءات المتواترة وهي تلك القراءات التي: تُوافِق الرسمَ العثماني مع اتصال السند وتواتره، وموافقة وجهٍ من وجوه العربية[1].

وليس ثمت شك في أن هذه القراءات تنوعت فيما بينها واختلفت، وأن من مظاهر الاختلاف الاختلاف في الحركات الإعرابية وكذلك نطق الأدوات العاملة الأمر الذي يستتبع اختلافا في المعنى والدلالة.

وجاء هذا البحث ليرصد بعض ظواهر هذا الاختلاف، فتناول الاختلاف في الجملة المنسوخة وجاء بعنوان:

(أثر تعدد القراءات في الجملة المنسوخة في المعنى والإعراب)

ليحصر الظواهر الإعرابية الموجودة في القراءات العشر والتي نتجت عن اختلاف نطق الأداة الناسخة وكذلك نطق الاسمين بعدها.

---

(١) اتفق العلماء قديما وحديثا على تواتر سبع قراءات هي:

١ – نافع من روايتي قالون وورش عنه.

٢ – وابن كثير من روايتي البزي وقنبل عن أصحابهما عنه.

٣ – وأبو عمرو من روايتي الدوري والسوسي عن يحيى اليزيدي عنه.

٤ – وابن عامر من روايتي هشام وابن ذكوان عن أصحابهما عنه.

٥ – وعاصم من روايتي أبي بكر شعبة بن عياش وحفص بن سليمان عنه.

٦ – وحمزة من روايتي خلف وخلاد عن سليم عنه.

٧ – وعلي بن حمزة الكسائي من روايتي أبي الحارث والدوري عنه.

وأضاف جمع كثير من العلماء ثلاث قراءات إلى هذه السبعة وهي:

٨– أبو جعفر يزيد بن القعقاع من روايتي عيسى بن وردان وسليمان بن جماز عنه.

٩ – ويعقوب بن إسحاق الحضرمي من روايتي رويس وروح عنه.

١٠ – وخلف بن هشام البزار من روايتي إسحاق الوراق وإدريس الحداد عنه

وقد يضيف البحث قراءة من القراءات الأربعة فوق العشر والتي جعلها بعض العلماء من القراءات المتواترة.

وقد جاء البحث في تقديم وثمانية مباحث.

والغاية من هذا البحث هو استجلاء صورة واضحة عن أثر الاختلاف في القراءات في هذه الجملة، وهل يترتب على هذا اختلاف في المعنى والدلالة؟ وهل كان المعنى والمراد هو العامل المرجح لقراءة على أخرى؟ وهل رد النحاة القراءة – مع تواترها – لضعفها في النحو؟ وكيف نقيِّم فعلهم هذا؟

وبتصفح آيات القرآن الكريم التي وقعت فيها الجملة الاسمية منسوخة بفعل أو بحرف ناسخ نجد أن الآيات التي جاءت فيها أكثر من قراءة وقد اختلف فيها إعراب ركني الجملة أو تغير موقعهما جاء في الجملة الواقعة بعد (كان) و(ليس) و(إن) و(أن) و(لكن) و(كأن) و(لا)، دون بقية النواسخ.

وجاء هذا الاختلاف على أنواع:

الأول: اختلاف في إعمال الناسخ أو إهماله كما في تخفيف (أنَّ) أو (لكن)، أو إعمال (لا) وإهمالها.

والثاني: اختلاف في موقع ركني الجملة الاسم والخبر.

والثالث: الاختلاف في نطق الأداة بين الفتح والكسر.

والرابع: الاختلاف في تحديد الحرف الموقوف عليه.

وليس من شك أن كل اختلاف يتبعه اختلاف في المعنى والدلالة.

وبحصر الآيات التي جاء فيها قراءتان فأكثر وتغير معها إعراب الجملة المنسوخة وجدت أن الآيات قد بلغت في مجملها (ستًّا وأربعين آية) وتندرج تحت ثماني ظواهر إعرابية يوضحها الجدول الآتي:

الظاهرة الإعرابية	عدد الآيات
الأولى: الخلاف في تناوب المعرفتين النصب والرفع بعد (كان)	**(أربع آيات)**
الثانية: تنكير الاسم وتعريف الخبر بعد (كان)	**(آية واحدة)**
الثالثة: وقوع أقل المعرفتين اسما لـ(ليس)	**(آيتان)**
الرابعة: (أنَّ) بين التشديد والتخفيف	**(ثلاث آيات)**
الخامسة: فتح همزة (إنَّ) وكسرها	**(خمس عشرة آية)**
السادسة: الحرف الناسخ في (ويكأن) بين (أنَّ) و(كأن)	**(آيتان)**
السابعة: (لكن) بين التشديد والتخفيف	**(ست آيات)**
الثامنة: (لا) بين نفي الجنس ونفي الوحدة	**(ثلاث عشرة آية)**

وقد جعلت كل ظاهرة في مبحث، وإليك تفصيل دراسة هذه الظواهر:

المبحث الأول:

ظاهرة الخلاف في تناوب المعرفتين النصب والرفع بعد (كان)

جاءت بعض القراءات في اسم (كان) وخبرها اختلف على أثرها الموقع الإعرابي، وذلك في عدة آيات، وبعض هذه الآيات جاء الاسمان معرفة، وبعضها الآخر كان أحد الاسمين معرفة والآخر نكرة.

فجاءت أربع آيات فيها قراءات متواترة اختلف فيها الموقع الإعرابي للاسمين الواقعين بعد (كان) بين الرفع والنصب، ولم يكن أحد الاسمين نكرة.

الآية الأولى قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ آل عمران: ١٤٧

فقد جاءت قراءتان في كلمة: (قولهم)، فقرأها الحسن بالضم، على أنها اسم (كان)، وقرأها الجمهور بالفتح خبرا لكان(١).

والعلماء – مجمعين – يجيزون الوجهين: الرفع والنصب في كلمة (قولَهم) ولم يحكموا على وجه منهما بالشذوذ؛ وذلك لكون الطرفين معرفتين، لكنهم يرجحون النصب، وهو ما قرأ به الجمهور.

يقول الفراء معلقا على هذه الآية: "نصبت القول بكان، وجعلت (أن) فِي موضع رفع. ومثله في القرآن كثير.

(١) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص٢٢٩):

والوجه أن تجعل (أن) فِي موضع الرفع، ولو رفع القول وأشباهه وجعل النصب في (أن) كان صوابا"[١].

ويبين الزجاج وجه الترجيح هنا بقوله: "تقرأ (قولَهم) بالنصب ويكون الاسم: (إلا أن قالوا) فيكون المعنى: ما كان قولَهم إلا استغفارُهم، أي: قولهم اغفر لنا – ومن قرأها بالرفع جعل خبر (كان) ما بعد (إلا)، والأكثر في الكلام أن يكون الاسم هو ما بعد إلا – قال الله عز وجل (فما كان جواب قومه إلا أن قالوا) (ما كان حجتهم إلا أن قالوا)"[٢].

فقد ألمح الزجاج إلى وجه الترجيح، فأشار إلى أن وجود (إلا) يرجح أن يكون ما بعدها هو اسم (كان)، وهذا الذي أبهمه الزجاج أفصح عنه العكبري، فذكر أن (إلا) وقعت بعد نفي، وأن ما بعدها مثبت، وهو المقصود بالحكم، فكان أولى أن يكون اسم (كان) وأضاف كذلك أن المصدر المؤول الواقع بعد (إلا) لكونه يشبه الضمير – في أنه لا يضمر – فكان بمنزلته في أنه أعرف من الاسم الظاهر، فاستحق أن يكون اسما لكان[٣].

ويشير ناظر الجيش إلى أن ضابط الاستحسان في المسألة هو كون أحد الاسمين المعرفين هو المصدر المنسبك من (أنْ) أو (أنَّ) فيقول: "وإذا كان أحد الاسمين (أن) أو (أنّ) المصدريتين وما اتصل بهما فقالوا: الاختيار جعل الحرف المصدري وصلته الاسم والآخر الخبر"[٤].

---

(١) معاني القرآن (١/ ٢٣٧)

(٢) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٤٧٧) وينظر إعراب القرآن للنحاس (١/ ١٨٣)

(٣) ينظر التبيان في إعراب القرآن (١/ ٣٠٠)

(٤) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: (٣/ ١١٣٢)

واختلاف القراءتين تبعه اختلاف في الدلالة فمن نصب (قولَهم) فقد جعله خبرا للاستغفار فكأن المعنى: كان كلُ الاستغفار قولهَم، وكأن الاستغفار الخالص لا يكون إلا منهم، ومن رفع (قولُهم) فقد جعله اسما أخبر عنه بالاستغفار، وكان المعنى: كان قولُهم محصورا في الاستغفار، فلم ينطقوا بغيره.

الآية الثانية قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُن فِتْنَتُهُمْ إِلَّا أَن قَالُوا وَاللَّهِ رَبِّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ {الأنعام: ٢٣}

حيث جاءت قراءتان في (فتنتهم):

القراءة الأولى برفع (فتنتهم) وبالتاء في (تكن) وهي منسوبة لابن كثير وابن عامر وحفص عن عاصم.

والقراءة الثانية بنصب (فتنتهم) وهم باقي العشرة.

ومن نصب (فتنتهم) منهم من قرأ بالتاء في (تكن) وهم نافع وأبو عمرو وأبو بكر عن عاصم، ومنهم من قرأ بالياء وهم حمزة والكسائي ويعقوب(١).

واختلاف القراء تبعه اختلاف وتنوع في الدلالة.

فالقراءة الأولى رجحها الفارسي لوجود التناسب بين تأنيث الفعل (تكن) والاسم المؤنث (فتنة)

(١) تنظر القراءة في: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص٢٥٤) معاني القراءات للأزهري (١/ ٣٤٧) الحجة للقراء السبعة للفارسي (٣/ ٢٨٧) شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص٢٢٢).

قال أبو علي: "من قرأ: ﴿ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ (تكن) بالتاء ورفع الفتنة، كان ذلك حسنا لإثباته علامة التأنيث في الفعل المسند إليه الفتنة، والفتنة مؤنثة بلحاقها علامة التأنيث، و(أن قالوا) – على هذه القراءة – في موضع نصب، والتقدير: لم تكن فتنتُهم إلّا قولَهم"(١).

ويفهم من استشهاد سيبويه بهذه الآية أنه ينتصر لرفع (فتنة) وأن تأنيث الفعل جائز لإسناده إليها، يقول: "ومثلُ قولهم ما جاءتْ حاجتَك إذ صارتْ تقَع على مؤنَّث، قراءةُ بعض القرّاء: ﴿ثُمَّ لَمۡ تَكُن فِتۡنَتُهُمۡ إِلَّآ أَن قَالُواْ﴾ (٢)"

أما النصب على أن (فتنة) خبر لـ(كان) فقد رجح العلماء هذا الوجه – خاصة مع قراءة (يكن) بالياء لوجهين:

الأول: أن درجة التعريف في (أن قالوا) أقوى من التعريف في (فتنتهم) لأنها يمكن أن تكون نكرة، فيصح أن يقال: ثم لم يكن قولهم إلا فتنة، أما المصدر المؤول فلا ينكر لأنه بمنزلة الضمير.

والثاني: عدم تأنيث الفعل يرجح أن يكون المصدر هو الاسم وأن (فتنة) الخبر.

ونلحظ هنا أن أحدًا من النحاة لم يحكم بالضعف أو الشذوذ على أي منهما؛ وذلك لانتفاء علة التنكير في أحد ركني الجملة؛ فكل من الطرفين معرفة، ولا يمنع في الصناعة النحوية قيام أي منهما مقام اسم (كان) وإن كان التعريف في المصدر أقوى من الاسم.

---

(١) الحجة للقراء السبعة (٣/ ٢٨٨).

(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٥١).

الآية الثالثة قوله تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ أَخۡرِجُوٓاْ ءَالَ لُوطٖ مِّن قَرۡيَتِكُمۡ﴾ {النمل: ٥٦}

وجاءت هنا أيضا قراءتان قراءة الجمهور بفتح الباء في (جواب) وقراءة الحسن برفعها(١).

ولم تختلف كذلك هنا كلمة النحاة، فسيبويه يجعل (جوابَ) خبرا لكان، كما يجيز أن تقع اسما لها على قراءة الرفع، وإن لم يشر إلى القراءة، فيقول: "وقال تعالى: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ فأن محمولة على (كان)، كأنَّه قال: فما كان جواب قومه إلا قول كذا وكذا. وإن شئت رفعت الجواب فكانت أن منصوبةً"(٢).

كذلك أجاز المبرد الوجهين بلا تضعيف لأحدهما فقال:" وَمِمَّا يستوى فِيهِ الْأَمْرَانِ قَول الله عز وَجل ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓاْ﴾ فـ(أَن قَالُوا) مَرْفُوع إِذا نصبت الْجَواب، وَهُوَ مَنْصُوب إِذا رفعت الْجَواب؛ لِأَنَّهُمَا معرفتان، وَالْأَحْسَن أَن ترفع مَا بعد (إِلَّا) لِأَنَّهُ مُوجب، وَالْوَجْه الآخر حسن جميل"(٣).

وكما سبق أن أشرت أن تعريف الطرفين سوغ قيام كل منهما مقام الاسم، وقد صرح بذلك الفارسي مستشهدا بهذه الآية بقراءتيها فقال: " فإذا

---

(١) ينظر إتحاف فضلاء البشر ٤٣٠

(٢)(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٥٥) وقد أجاز المبرد ما أجازه سيبويه ينظر المقتضب: (٤/ ٨٩)

(٣) المقتضب: (٤/ ٤٠٧)

اجتمع معرفتان كان لك أن تجعل أيهما شئت الاسم، تقول: كان أخوك زيداً، وكان زيد أخاك. وكذلك قرئ: {فما كان جواب قومه إلا أن قالوا} وما كان جواب قومه إلا أن قالوا [بالرفع والنصب"[1].

والأمر نفسه تكرر مع الآية الرابعة وهي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتُوا۟ بِـَٔابَآئِنَآ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ الجاثية: ٢٥

والتي جاءت فيها قراءتان في كلمة (حجتهم) النصب للجمهور والرفع ليعقوب برواية رويس – من القراء العشر – وللحسن[2]، فسيبويه والمبرد والنحاة جميعا يجيزون الوجهين مع تفضيل أن يعرب المصدر المنسبك اسما[3].

فهذه الآيات الأربعة أجاز النحاة فيها تبادل كل من الاسمين موضع الرفع اسما لكان – وكما ظهر لنا – أن السبب هو كون كلٍ من الطرفين صالحًا لذلك، لكونه معرفة.

هذا وقد جاءت آية أخرى تختلف عن الآيات الأربعة السابقة في كون أحد الطرفين نكرة وهذه هي: **قوله تعالى:** ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ

---

(١) الإيضاح العضدي: (ص٩٩) ويشير الفارسي هنا إلى أن كلمة (جواب) في الآيتين قرئت بالرفع والنصب.

(٢) تنظر القراءتان في النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٧٠) وإتحاف فضلاء البشر (٥٠٢).

(٣) ينظر الكتاب: (١/ ٥٠) والمقتضب: (٤/ ٤٠٧) وشرح كتاب سيبويه للسيرافي: (٣٠٨/١) ومشكل إعراب القرآن لمكي: (٢/ ٦٦٣) وشرح المفصل لابن يعيش: (٤/ ٣٤٢)

ٱلۡبَيۡتِ إِلَّا مُكَآءٗ وَتَصۡدِيَةٗ[(١)]﴾ {الأنفال: ٣٥} **فيمكن أن تمثل الظاهرة الثانية وسندرسها تحت المبحث الثاني عنوانها هو:**

ظاهرة تنكير الاسم وتعريف الخبر بعد (كان)

فقد جاءت قراءتان في هذه الآية:

الأولى: قراءة الجمهور بضم التاء في (صلاتُهم) اسما لكان ونصب (مكاءً) خبرًا لها.

والثانية: قراءة عاصم بطريق أبي بكر (شعبة)[(٢)] بنصب (صلاتِهم) خبرًا لكان مقدم، ورفع (مكاءٌ) اسما لها مؤخر[(٣)].

---

(١) جاء في معنى مكاء وتصدية: المكاء: الصفير، والتصدية: التصفيق، وعن مجاهد أيضا المكاء: إدخالهم أصابعهم في أفواههم، والتصدية: الصفير، والصفير بالفم وقد يكون بالأصابع والكف في الفم قاله مجاهد وأبو سلمة بن عبد الرحمن، وقد يشارك الأنف، يريدون أن يشغلوا بذلك الرسول عن الصلاة، وقال ابن جبير وابن زيد: التصدية صدهم عن البيت ينظر: البحر المحيط في التفسير (٥/ ٣١٥)

(٢) تنظر القراءتان في السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص: ٣٠٥) وجامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (٣/ ١١٣٦).

(٣) نسب كثير من العلماء هذه القراءة للأعمش منهم مكي بن أبي طالب في مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٣١٥) فقال: "وقرأ الأعمش وما كان صلاتهم بالنصب إلا مكاء وتصدية بالرفع

كما ذكر ابن عطية في المحرر الوجيز (٢/ ٥٢٣) أن الزمخشري نسبها له، وهي نسبة غير صحيحة حيث روى العلماء أن الأعمش لحَّن هذه القراءة كما سيرد لاحقًا، ونسبها العلماء كذلك إلى أبان بن تغلب كما في البحر المحيط (٥/ ٣١٥)

ولم يختلف العلماء حول قراءة الجمهور التي راعت المشهور والفصيح من كلام العرب؛ حيث جعلوا الاسم المعرفة المتقدم (صلاتهم) اسما لكان، والاسم النكرة المتأخر (مكاءً) خبرًا.

لكن اختلف تناولهم لقراءة عاصم بطريق أبي بكر، حيث وصل الأمر إلى أن أنكرها بعضهم وعدها لحنًا، فقد ذكر سفيان الثوري أنه عندما ذكرها عند الأعمش قال له الأعمش: إن لحن عاصم تلحن أنت؟[1]

وقد رد عليه أبو منصور الأزهري بأنه ليس بلحن فعاصم ممن يتحرى الدقة في القراءة، وكان فصيحًا، وكان لا يقرأ إلا ما ثبت عن طريق الرواية والنقل صحة نسبته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ثم هي أي القراءة بعد ذلك وافقت وجهًا صحيحًا من وجوه العربية، وإن كان غيره أكثر منه، لذا كان عاصم كثيرًا ما يقرأ الحرف بوجهين، كم هو هنا فإنه قرأ عن طريق حفص بقراءة الجمهور.

يقول: " قال أبو منصور: وليس بِلحنٍ، وكان عاصم فصيحًا، وكان كثيرًا يقرأ الحرف على وجهين، ولا يقرأ إلا بما سمع، ووجهه في العربية صحيح"[(٢)].

كذلك لحّنها أبو علي الفارسي، فمع أنه بحث لها عن علةٍ بأن القارئ لمّا وجد الفعل (كان) غير متصل بتاء التأنيث جعل اسمه (مكاء) ولم يجعله (صلاتهم) لتأنيثها – أقول مع ذلك عقب الفارسي بأنه ما كان ينبغي للقارئ ذلك؛ لأن عدم تأنيث الفعل ليس مسوغًا؛ حيث إن (صلاتهم) مؤنث

(١) ينظر السبعة في القراءات (ص٣٠٦)

(٢) معاني القراءات للأزهري (١/ ٤٣٩)

مجازي، فيجوز في فعله التأنيث والتذكير، يقول أبو علي الفارسي: "ويشبه أن يكون القارئ إنّما أخذ به، لمّا رأى الصلاة مؤنّثة في اللفظ، ولم يلحق الفعل علامة للتأنيث، فلمّا لم ير فيه علامة التأنيث أسنده إلى المذكّر الذي هو المكاء ولم يكن ينبغي هذا، لأن الفعل الذي لم تلحقه علامة التأنيث قد أسند إلى المؤنّث كقوله: ﴿وَأَخَذَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ ٱلصَّيۡحَةُ﴾ {هود: ٦٧}"(١).

ومكي بن أبي طالب كذلك سار في ركب ملحني القراءة، فذكر أنه لا يجوز أن نجعل النكرة اسمًا والمعرفة خبرًا إلا في ضرورة الشعر، أما في سعة الكلام فهو أمر مخالف لأصول الكلام والنظر والمعنى، فقال: "وما كان صلاتَهم بالنصب إلا مكاءٌ وتصديةٌ بالرفع، وهذا لا يجوز إلا في شعر عند الضرورة؛ لأن اسم (كان) هو المعرفة، وخبرها هو النكرة في أصول الكلام والنظر والمعنى"(٢).

ولا أرضى الحكم بتلحين أيٍّ من القراء؛ لما نعلمه جميعًا أن قُرَّاء القرآن بذلوا غاية جهدهم في تحري الرواية فيما رووه من وجوه القراءة، وأننا إذا كنا نرضى بما رواه الرواة من أشعار العرب، حتى وإن كان مجهول القائل، معتمدين على ثقة الناقل، فلأن نثق فيمن روى القرآن وكان ثقة أولى، خاصة إذا كان هذا القارئ أحد القراء المشهود لهم بالإجادة، وهو عاصم.

وإذا كان رفض الأعمش وبعض النحاة لهذه القراءة لأنها لحن، فهو زعم لا تعضده حجة، ولا يسانده دليل، فما قرأه عاصم ليس بلحن، بل هو وجه صحيح في العربية.

---

(١) الحجة للقراء السبعة (٤/ ١٤٥)

(٢) مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ٣١٥)

فإذا كان مدار التلحين أن جعل النكرة موضع الاسم والمعرفة موضع الخبر، فإن ذلك قد يستقيم إن بقيت النكرة على شيوعها، ولم تُشرَب معنى يقربها من المعرفة، ولكن إن اقتربت من المعرفة فيصح أن تقع موقعها وإن لم يكن لفظها معرفة.

ولتوضيح هذا المعنى الذي أشار إليه ابن جني نجد أن كلمة (مكاء) وإن كانت نكرة فهي بمعنى الجنس، واسم الجنس لا يختلف معناه سواء دخلت (أل) عليه أم لا فتقول: خرجت فإذا أسدٌ بالباب، فيكون بمعنى: خرجت فإذا الأسدُ بالباب، فكأنه في هذه الآية قال: وما كان صلاتَهم عند البيت إلا المكاءُ والتصديةُ؛ أي: إلا هذا الجنس من الفعل، وإذا كان كذلك لم يجرِ هذا مجرى قولك: كان قائم أخاك، وكان جالس أباك؛ لأنه ليس في (جالس) و(قائم) من معنى الجنسية التي تلاقى معنيا نكرتها ومعرفتها"[1].

كذلك أمر آخر يقوي هذه القراءة أن النكرة وقعت في حيز النفي، وكما نعلم أن النكرة إذا كان هذا حالها صح وقوعها موقع المبتدأ في نحو: ما أحد أفضل منك ونحو: ما خِلٌّ لنا[2].

وهذا المعنى نظَّر به ابن جني في الاحتجاج للقراءة فقال: "يجوز مع النفي من جعل اسم كان وأخواتها نكرة ما لا يجوز مع الإيجاب، ألا تراك تقول: ما كان إنسان خيرًا منك، ولا تجيز: كان إنسان خيرًا منك؟ فكذلك هذه القراءة أيضًا، لَمَّا دخلها النفي قَوِي وحسن جعل اسم (كان) نكرة"[3].

---

(١) يراجع في ذلك المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ٢٧٩)

(٢) يراجع في ذلك شرح ابن الناظم (ص: ٨٠) المقاصد الشافية (٢/ ٤٠)

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ٢٧٩)

واقتراب معنى الجنس من المعرفة أمر متعارف عليه لدى النحاة، بل استشعره العربي في كلامه فأنزله منزلة المعرفة، فجعله اسمًا لكان مع وجود المعرفة، وورد ذلك في قول حسان:

كأَنَّ سبيئةً من بيت رأس .:. يكون مزاجَها عسلٌ وماءُ(١)

فعسل وماء – وهما جنسان– جاءا بالرفع، في حين جاء المعرفة (مزاجَها) خبرًا منصوبًا فكأنه قال: يكون مزاجَها العسلُ والماءُ.

والعكبري يتفق مع ابن جني، فيجعل (صلاتهم) المعرفة و(مكاء) النكرة في درجة واحدة بين التعريف والتنكير؛ لدلالتهما على الجنس، فيقول: " وجهها أن المكاء والصلاة مصدران، والمصدر جنس، ومعرفة الجنس قريبة من نكرته، ونكرته قريبة من معرفته..."(٢).

ويشعر حديث أبي حيان بقبول تخريج ابن جني؛ حيث نظَّر له في الصحة بحملهم المقترن بأل الجنسية، فقد عقب عليه بقوله: "وهو نظير قول من جعل (نسلخ) صفة (لليل) في قوله: وآية لهم الليل نسلخ منه النهار، و(يسبني) صفة للئيم في قوله:

وَلَقَدْ أَمُرُّ عَلَى اللَّئِيمِ يسبني..."(٣).

---

(١) البيت من الوافر لحسان بن ثابت ديوانه (ص: ١٨) ط العلمية وينظر البيت في الكامل في اللغة والأدب (١/ ١٠٦) وما يجوز للشاعر في الضرورة (ص١٦٨) وضرائر الشعر (ص٢٩٦) وخزانة الأدب للبغدادي (٩/ ٢٨٣).

(٢) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٦٢٢)

(٣) البحر المحيط في التفسير (٥/ ٣١٥) والشاهد صدر بيت من الكامل، وعجزه: فمضيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنيني، والبيت منسوب لرجل من بني سلولٍ (مولدٍ) في =

فإذا كانت قراءة الجمهور لا خلاف على صوابها ودقتها وموافقتها للمشهور من كلام العرب، فإن قراءة عاصم تستند أيضاً إلى شواهد من كلام العرب، فقد ورد غير شاهد ذكره سيبويه على وقوع النكرة اسمًا لكان مع وجود المعرفة، منها غير ما سبق قول خِداش بن زُهير:

فإنّكَ لا تُبالي بعد حَوْلٍ .:. أَظَبْيٌ كان أُمك أم حِمارُ(١)

فجاء (أمَّك) منصوبا على الخبرية وهو معرفة و(ظبي) هو الاسم مع تنكيره، وقال أبو قيس بن الأَسلت الأنصاريّ:

أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عنّي .:. أَسِحْرٌ كانَ طِبَّك أَمْ جُنونُ(٢)

فجاء (طب) المعرف بالإضافة إلى الضمير منصوبا على الخبرية وهو معرفة و(ظبي) هو الاسم مع تنكيره، وقال الفرزدق:

=

الكتاب لسيبويه (٣/ ٢٤) ومنسوب في الأصمعيات (ص١٢٦) لشمر بن عمر الحنفيّ وفي حماسة البحتري (ص٣٤٩) لعُمَيْرَةُ بْنُ جَابِرٍ الْحَنَفِيُّ مع اختلاف في بعض الألفاظ غير الشاهد، وانظر: أمالي ابن الشجري (٣/ ٤٨) وشرح شواهد المغني (١/ ٣١٠) ولا يكاد يخلو كتاب في النحو منه.

(١) البيت من الوافر والعجيب أن العلماء اختلفوا حول نسبة سيبويه لهذا البيت ففي حين نسب لخداش في الكتاب لسيبويه (١/ ٤٨) نسب في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي (١/ ١٥٦) لثروان بن فزارة بن عبد يغوث، ينظر شرح شواهد المغني للسيوطي: (٢/ ٩١٨) وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (٧/ ١٩٢).

(٢) يراجع الكتاب لسيبويه (١/ ٤٩) والبيت من الوافر ويراجع البيت في: ما يجوز للشاعر في الضرورة (ص١٦٩) اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي (ص٩٥٧)

أَسَكْرَانُ كانَ ابنَ المَرَاغِةِ إذ هَجا .:. تَمِيماً بجَوْفِ الشامِ أَمْ مُتَساكِرُ(١)

فجاء(ابن) المعرف بالإضافة إلى (المراغة) منصوبا على الخبرية و(سكران) المتقدم هو الاسم مع تنكيره، وقال القطامي:

قِفي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُباعَا .:. وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعا(٢)

فـ(موقف) النكرة وقع اسمًا لكان ووقع المعرفة (الوداعا) خبرا، وقد حسّن ذلكَ وصفُ الموقف بالجارّ والمجرور الذي هو "مِنْكِ"، والتقدير: موقفٌ كائن منك. والنكرةُ إذا وُصفت قربت من المعرفة(٣).

فإذا كان سيبويه والجمهور قد منعوا وقوع النكرة موقع الاسم في الاختيار؛ بحجة أنها يُحكم عليها بالخبر، والحكم على النكرة لا يفيد، فيقول سيبويه: ""ولا يبدأ بما يكون فيه اللبسُ، وهو النكرة. أَلا ترى أنَّك لو قلت: كان إنسانٌ حليماً أو: كان رجلٌ منطلقاً، كنتَ تُلْبسُ، لأنَّه لا يُستنكَرُ أن يكونَ في الدنيا إنسانٌ هكذا، فكرهوا أن يَبْدَءوا بما فيه اللَّبس ويَجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبسُ"(٤).

فهم كذلك نقلوا تلك الشواهد العديدة، وهي على خلاف ما ذكروه.

---

(١) البيت من الطويل ديوانه: ٤٨١، وما يجوز للشاعر في الضرورة (ص١٦٩) شرح شواهد المغني (٢/ ٨٧٤)

(٢) البيت من الوافر، وضباع: مرخم ضباعة بنت زفر بن الحارث الكلابي، ينظر: شرح أبيات سيبويه (١/ ٢٩٨) ضرائر الشعر (ص٢٩٦) خزانة الأدب للبغدادي (٢/ ٣٦٧) شرح أبيات مغني اللبيب للبغدادي (٦/ ٣٤٥).

(٣) يراجع شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٣٤١)

(٤) الكتاب لسيبويه (١/ ٤٨)

وقد اختلف النحاة حول الحكم على هذه الشواهد.

فذهب فريق إلى الحكم عليها جميعًا بالضرورة، فقال سيبويه: "وقد يجوز في الشعر وفي ضعْفٍ من الكلام. حَمَلَهم على ذلك أنه فِعْلٌ بمنزلة ضَرَبَ، وأنّه قد يُعلَم إذا ذكرتَ زيداً وجعلته خبرا أنه صاحبُ الصَّفة على ضعفٍ من الكلام"(١).

ونجد تعليلًا للنحاة بارتكاب الشعراء هذه المخالفة بتقارب الدلالة بين المبتدأ والخبر؛ فلكونهما يدلان على شيء واحد اغتفر تبادل التعريف والتنكير بينهما، وذلك اعتمادًا على فهم المخاطب المراد، أشار إلى ذلك المبرد فقال: "وَإِنَّمَا حملهمْ على ذَلِك معرفتهم أَن الِاسْم وَالْخَبَر يرجعان إِلَى شَيْء وَاحِد"(٢).

ووضح هذا المعنى ابن يعيش حيث يقول: "وإنما حَمَلَهم على ذلك معرفتُهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى شيء واحد، فأيّهما عرّفتَ تَعرّفَ الآخرُ "(٣).

كذلك يضيف ابن يعيش ملمحًا آخر هو: أن (كان) وأخواتها لم تخرج عن كونها أفعالًا، لذا رفع ما بعدها تشبيها له بالفاعل ونصب الخبر تشبيها بالمفعول، ومعهود في الأفعال الحقيقية جواز أن يقع الفاعل منكرًا مع تعريف المفعول فيجوز: سرق لصٌّ زيدًا؛ فلهذا اغتفر تنكير الاسم وتعريف الخبر، وإن قصر ابن يعيش ذلك على الاضطرار، فقال: "جعلُ اسمِ (كان)

(١) السابق والصفحة.
(٢) المقتضب (٤/ ٩١).
(٣) شرح المفصل (٤/ ٣٤٠)

نكرةً، والخبرِ معرفة؛ لأنها أفعالٌ مشبّهة بالأفعال الحقيقيّة، وفي الأفعال الحقيقية يجوز أن يكون الفاعل نكرة، والمفعول معرفة، فأُجريت هذه الأفعال مجراها في ذلك عند الاضطرار"(١).

وإذا كان هؤلاء الشعراء قد اعتمدوا على وضوح المراد عند المخاطبين، وأن كلًا من الخبر والمبتدأ يرجعان إلى معنى واحد، وأن (كان) وأخواتها لشبهها بالأفعال الحقيقية التي لا مانع من تنكير الفاعل معها وتعريف المفعول، فهل نحن بحاجة بعد ذلك إلى وسم كل هذه الشواهد بالضرورة، فهل اتفق كل هؤلاء الشعراء – مع فحولتهم الشعرية وبراعتهم – على تلك الضرورة.

وذهب فريق ثان ممن أبوا تنكير الاسم وتعريف الخبر إلى تقدير ضمير بعد (كان) عائدًا على النكرة(٢)، ونُسب هذا القول إلى المبرد، فقد نقل عنه ابن يعيش اعتراضه على سيبويه على بيت خداش:

.... أظبيٌ كان أمَّك

فقال: "وقد ردّ أبو العباس المبرد على سيبويه الاستشهادَ بهذا البيت، وقال اسمُ (كان) هنا مضمرٌ في (كانَ) يعود إلى (الظبي) والمضمراتُ كلّها معارفُ"(٣).

---

(١) السابق (٤/ ٣٤١).

(٢) يراجع: مغني اللبيب: (ص: ٦٣٧).

(٣) شرح المفصل (٤/ ٣٤٢) ووافقه في النسبة إلى المبرد أبو حيان ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٤/ ١٩٣) وقد سبق حديث المبرد، وليس فيه إشارة إلى هذا القول.

وإن سلمنا بتقدير الضمير – كما قال هؤلاء – فلا نسلم أيضًا بوقوع المعرفة اسمًا لكان، وإن كان ضميرًا؛ لأن الضمير إذا عاد على النكرة فهو عند كثير من النحاة نكرة وليس بمعرفة(١)، وهذا ما جعل سيبويه لا يلجأ إلى هذا التقدير – كما فهم العلماء من كلامه(٢) – فقد ذكر ناظر الجيش أن سيبويه أجاز وقوع الضمير العائد على الاسم النكرة – إذا كان استفهامًا – اسمًا لكان مع تعريف الخبر، مع بقاء التنكير فيه، يقول ناظر الجيش: "ومما جاء من هذا الباب: من كان أخاك، وما جاءت حاجتك، حكاهما سيبويه بنصب الأخ والحاجة، وهما معرفتان قد أخبر بهما عن ضمير (مَن) و(ما) الاستفهاميتين، واسم الاستفهام نكرة وضمير النكرة كما تقدم في الإخبار بمنزلة النكرة"(٣).

وممن قال بذلك – أيضًا – السيرافي فقال: "وضمير النكرة لا يستفيد منه المخاطب أكثر من النّكرة، ألا ترى أنّ قائلا لو قال: "مررت برجل وكلّمته"، لم تكن الهاء العائدة إلى (رجل) بموجبة لتعريف شخص بعينه من بين الرجال، وإن كانت الهاء معرفة من حيث علم المخاطب أنها تعود إلى

---

(١) جاء في التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٤/ ١٩٣) خلافهم حول كون الضمير هنا معرفة أو نكرة، فقال أبو حيان: "... رده المبرد بتأويل إلى ما عليه الجمهور من أن اسم "كان" مضمر فيها، والمضمر معرفة. وانتصر قوم لـ "س"، فقالوا: هذه الضمائر تعود إلى نكرات، فهي نكرات.

(٢) جاء في الكتاب (١/ ٥٠): "وتقول: من كان أَخاك، ومن كان أخوك، كما تقول: مَن ضربَ أباك إذا جعلتَ مَنْ الفاعلَ، ومن ضربَ أَبُوك إذا جعلت الأبَ الفاعلَ. وكذلك أَيُّهم كان أخاك وأيَّهم كان أخوك. وتقول: ما كان أخاك إلاَّ زيدٌ كقولك ما ضربَ أخاك إلاَّ زيد".

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١١٣٩)

ذلك الرجل المذكور من غير أن يكون تمييزا له من بين الرجال، فلا فرق بين أن تقول: قائمٌ كان زيدا، ويجعل في (كان) ضمير (قائم)، وبين أن يقول: كان قائمٌ زيدا، في باب معرفة المخاطب بالمخبر عنه"[١].

وذهب فريق ثالث إلى الحكم بزيادة (كان) من هؤلاء ابن هشام، فقال معلقًا على بعض الشواهد السابقة: "والصواب أن (كان) زائدة، والأشهر في إنشاده نصب (سكران) ورفع (ابن المراغة) فارتفاع (متساكر) على أنه خبر لـ(هو) محذوفا، ويروى بالعكس فاسم (كان) مستتر فيها"[٢].

مما سبق أجد أن النحاة قد أسروا أنفسهم تحت المشهور من كلام العرب الذي جعل المعرفة أحق بموضع الابتداء أو الاسم للناسخ، ولم يسمحوا لأنفسهم بالتوسع وراء ذلك، فأولوا أو حكموا بالضرورة على ما خالف ذلك، حتى مع كثرة ما ورد من ذلك على لسان شعراء مشهود لهم بالإجادة والفحولة والتمكن من فنون القول.

ولا أسلّم بهذا التضييق في قبول ما خالف الكثير من كلام العرب، فالعربية – كما نعلم – أكثر ثراء وتوسعًا في طرائق التعبير، وقد وجدناها قد توسعت في إيقاع النكرة مبتدأ في مواضع وصلت عند النحاة أكثر من ثلاثين موضعًا، جمعها ضابط واحد هو الإفادة، فكل نكرة أفادت معنى لدى المخاطب جاز وقوعها مبتدأ، ولم يقل أحد من النحاة بضرورة شيء من ذلك.

(١) شرح كتاب سيبويه (١/ ٣٠٦)

(٢) مغني اللبيب (ص: ٦٣٧)

من هنا يجوز أن نقيس مجيء النكرة هنا في موضع اسم (كان) حتى مع تعريف الخبر؛ لأن المبتدأ والخبر يدلان على شيء واحد، فمتى تعرف أحدهما تعرف الآخر.

بل أكثر من ذلك نجد أن المعرفة هنا – في قراءة عاصم – هي بطعم النكرة، فالتعريف فيها تعريف الجنس، وهو قريب من النكرة، كما أن كلًّا من الاسم والخبر متفقان في الدلالة على الجنسية.

وفوق ذلك لا ينكر أحد أن قراءة عاصم متواترة موثوقة النسبة إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومع ذلك لا أحد ينكر كذلك مدى تحري القراء في قراءاتهم كلها الدقة في النقل، على أقل تقدير هي دقة أكثر من دقتهم في نقل مرويات العرب الشعرية والنثرية الأخرى؛ لِما يتعلق برواية القرآن من وازع ديني يأبى على المسلم أن يغير كلام رب العالمين، أو تراوده نفسه في ذلك.

بل يجب أن نذهب بهذه الظاهرة غير ما ذهب إليه رافضوها فنقول: إن الحكم بالضرورة لا يستساغ في مجيء النكرة اسمًا والمعرفة نكرة؛ لأن ذلك جاء في مرويات القراءات – بل في متواترها وليس شذوذها – فهذا خير شاهد على عدم اضطرار شعراء العرب إلى مخالفة ما كثر عندهم.

فغاية ما يمكن أن أقبل به أن وقوع المعرفة اسمًا والنكرة خبرًا هو الغالب في كلام العرب، وأنه يجوز وقوع النكرة اسمًا مع وقوع المعرفة خبرًا ما لم يقع لبس على السامع؛ وذلك لورود شواهد من صحيح القرآن وفصيح الشعر على ذلك.

المبحث الثالث: ظاهرة وقوع أقل المعرفتين اسما لـ(ليس)

جاءت هذه المسألة في قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ ﴾ البقرة: ١٧٧

فقد ورد فيها قراءتان متوترتان، حيث اختلفوا في ضم الراء وفتحها من كلمة (البر)(١)

فقرأ حمزة وحفص بنصب (البر) {ليس البرَّ أن تولوا} وقرأ باقي العشرة برفع (البرُّ)(٢)

---

(١) تنظر القراءة في: السبعة في القراءات (ص: ١٧٦) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٢٦) معاني القراءات للأزهري (١/ ١٩١) حجة القراءات (ص: ١٢٣) الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ص: ٤٩٦)

(٢) ورد في المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (١/ ١١٧) قراءة شاذة جمعت بين نصب (البر) وزيادة الباء في (أن تولوا) قال ابن جني: "ومن ذلك قراءة أُبيّ وابن مسعود: "ليس البرُّ بأن تولوا وجوهكم"٥، قال ابن مجاهد: فإذا كان هكذا لم يجز أن يُنْصب البر.

قال أبو الفتح: الذي قاله ابن مجاهد هو الظاهر في هذا؛ لكن قد يجوز أن يُنْصب، ومع الباء، وهو أن تجعل الباء زائدة؛ كقولهم: كفى بالله؛ أي: كفى الله؛ وكقوله تعالى: {وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ} {الأنبياء: ٤٧} أي: كفينا، فكذلك "ليس البر بأن تولوا" بنصب البر كما في قراءة السبعة".

في حين جعل بعض العلماء هذه القراءة على رفع (البر) فيكون الجار الزائد داخلا على الخبر وهو القياس، ينظر حجة القراءات لأبي زرعة ابن زنجلة: ١٢٣.

دراسة المسألة

معروف أن اختلاف الإعراب نابع من اختلاف المعنى، فوقوع اللفظ مبتدأ يختلف عن وقوعه خبرا، فالخبر كما نعلم هو الحكم الذي يُحكَم به عن المبتدأ فهو الحدث المنسوب إلى صاحبه.

أما المبتدأ أو ما كان مبتدأ فالمعهود فيه أن يكون ذاتًا أو حدثًا يشبه الذات في أنه مخبر عنه فهو من أو ما قام بالحدث.

من هنا ندرك أن اختلاف القراء حول موقع اللفظ فيه إشارة إلى اختلاف المعنى، وأقول: هذا اختلاف، ولا أقول: تناقض، فالاختلاف هنا فيه تنوع للمعاني وتعدد مع إمكان الجمع بينها.

وإذا عرضنا القراءتين على قواعد العربية نجد أن لكِلا القراءتين وجهًا صحيحًا.

فمن رفع (البر) سار على ترتيب الجملة، فالبر اسم (ليس) والمصدر المؤول (أن تولوا) الخبر.

ومن نصب (البر) له في العربية متكأ، فمجيء الاسمين معرفة بعد (ليس) سوّغ وقوع أيهما مبتدأ وأيهما خبرا، يقول الفارسي محتجًا للقراءتين: "قوله تعالى: ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ ﴾ يقرأ (البر) بالرفع والنصب.

فالحجة لمن رفع: أنه جعله اسم (ليس) والخبر (إِنْ تَوَلَّوْا) لأن معناه: توليتكم.

والحجة لمن قرأ بالنصب: أنه جعله خبر ليس، والاسم (إِنْ تَوَلَّوْا). ودليله أن ليس وأخواتها إذا أتى بعدهن معرفتان كنت مخيّرا فيهما. وإن أتى

بعدهن معرفة ونكرة كان الاختيار أن تجعل المعرفة الاسم، والنكرة الخبر "[١].

كذلك احتج لقراءة الرفع بأن هناك قراءة شاذة منسوبة لأُبَي وابن مسعود زادت الباء في المصدر المؤول (أن تولوا) فقرآ: (ليس البر بأن تولوا) وقد تنازع العلماء في هذه القراءة.

فقال فريق: هذه القراءة رفعت (البر) وزادت الباء في الخبر (بأن تولوا) وهذه حجة لقراءة الجمهور (غير حمزة وحفص)، فدخول الباء ألزم رفع (البر)؛ إذ لم يعهد أن تُزاد الباء الجارة بعد (ليس) في غير الخبر، يقول أبو جعفر النحاس: "وفي قراءة أبيّ وابن مسعود ليس البرّ بأن تولّوا فلا يجوز في البرّ هاهنا إلّا الرفع"[٢].

وقال فريق آخر: (البر) في هذه القراءة (منصوب) والباء زادت فيما كان أصله المبتدأ، فلا يمنع ابن جني جواز نصب (البر) فقد قال: "وقد يجوز أن يُنْصب ومع الباء، وهو أن تجعل الباء زائدة؛ كقولهم: كفى بالله؛ أي: كفى الله؛ وكقوله تعالى: {وَكَفَى بِنَا حَاسِبِينَ} {الأنبياء: ٤٧} أي: كفينا، فكذلك "ليس البر بأن تولوا" بنصب البر كما في قراءة السبعة"[٣].

---

(١) الحجة في القراءات السبع (ص: ٩٢)

(٢) إعراب القرآن للنحاس (١/ ٩١)

(٣) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (١/ ١١٧) والقول بوجود زوائد في القرآن الكريم محل خلاف حيث أنكره بعضهم فجعل كل ما ظاهره الزيادة محمولا علي الأصالة ملتمسا له من المعاني والتأويل ما يخرجه عن الزيادة ومن قال بأن زائد لا يعني بجواز حذفه بل هو جاء صلةً أو تأكيدًا، وللباحث بحث (أثر الأدوات الزائدة في المعن =

ومن هؤلاء كذلك ابن هشام الذي يقول: "من الغريب أنها {أي الباء الجارة} زيدت فيما أصله المبتدأ وهو اسم (ليس) بشرط أن يتأخر إلى موضع الخبر كقراءة بعضهم: {ليس البرَّ بأن تولوا} بنصب (البر) وقوله:

أليسَ عَجيباً بأنَّ الفَتَى ... يُصابُ ببعضِ الَّذي في يَديْهِ[1]

واحتجاج الفارسي بجواز تقدم الخبر (البرَ) في قراءة النصب على الاسم بكون الاسمين معرفتين هو أمر جعله الفارسي إجماعا لدى النحاة، ووافقه ابن مالك الذي حكى الإجماع، فيما نسبه إليه المرادي [2].

وهذا الإجماع لم يخرقه إلا قول مرجوح منسوب إلى بعض النحاة المجهلين فيما نقله أبو حيان عن ابن درستويه، فقال: "وقوله {أي المصنف – ابن مالك}: كلها دخل فيها (ليس) و(ما دام) أما (ليس) فخالف في جواز توسيط خبرها بعض النحاة، ذكره ابن درستويه[3]، وشبهها في ذلك بـ(ما).

=

والإعراب) نشر في مجلة قطاع كليات اللغة العربية بجامعة الأزهر العدد الثاني. ٢٠٠٨ م.

(١) مغني اللبيب (ص: ١٤٩) والبيت من المتقارب لمحمد بن حازم الباهلي ديوانه (ص١٠٧) ومنسوب في البيان والتبيين (٣/ ١٣٤) إلى محمود الوراق وهو من الشعراء المحدثين (ت٢٣٠هـ)، وعليه لا يعد شاهدا على المسألة، بل يكون من باب التمثيل للمسألة، وكذلك في الكامل في اللغة والأدب (٢/ ١٢٩) والعقد الفريد (٢/ ٣٦١) وأمالي القالي (١/ ١٠٩) ومنسوب له ولمحمد بن حازم في: أمالي المرتضى غرر الفوائد ودرر القلائد (١/ ٦٠٨)

(٢) جاء في توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (١/ ٤٩٥): وحكى المصنف الإجماع على جواز توسط خبر "ليس" تبعا للفارسي.

(٣) نسب أبو حيان هذا القول لابن درستويه نفسه في البحر المحيط (٢/ ١٣١)

وهو محجوج بالسماع الثابت، ففي السبعة ﴿ لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّواْ ﴾ بنصب {البِرَّ}، وقال الشاعر:

سَلِي إن جهلت النَّاس عَنَّا وعنهم ... وَلَيْسَ سَوَاءً عَالِمٌ وجهولُ (١)

ولعل الفارسي وابن مالك ما حكيا الإجماع إلا لوضوح أدلته ونصاعة حجته، فقد ورد – وكما سبق – في قراءات القرآن المتواترة، وكذلك في فصيح كلام العرب.

والعلماء – مع قوة القراءتين – اختلفوا حول ترجيح أيٍّ من القراءتين على الأخرى.

ففريق منهم رجحوا الرفع على النصب؛ محتجِّين بأمرين:

الأول: ما سبق الإشارة إليه في قراءة أبيّ وابن مسعود بدخول الباء على (أن) ورفع (البر) ومن هؤلاء الفراء حيث يقول: "إن شئت رفعت (الْبِرَّ) وجعلت (أَنْ تُوَلُّوا) فِي موضع نصب. وإن شئت نصبته وجعلت (أَنْ تُوَلُّوا) فِي موضع رفع ... وفي إحدى القراءتين (لَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ)، فلذلك اخترنا الرفع فِي (الْبِرّ)"(٢)

---

(١) التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٤/ ١٧٠) والبيت من الطويل للسموأل الأزدي من قصيدة أولها:

إذا المرءُ لمْ يدنسِ منَ اللُّؤمِ عرضهُ ... فكلُّ راءٍ يرتديهِ جمِيلُ

وإنْ هو لمْ يحملْ على النَّفسِ ضيمَها ... فليسَ إلى حسنِ الثَّناءِ سبِيلُ

ينظر: البيان والتبيين (٣/ ١٢٨) شرح ديوان الحماسة للتبريزي (١/ ٣١) أمالي القالي (١/ ٢٧٠) شرح أبيات مغني اللبيب (٤/ ٢٠٣)

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ١٠٣)

والثاني: أن (ليس) الأولى به أن يرفع الاسم الذي يليه، يقول أبو منصور: "الاختيار الرفع؛ لأن (ليسَ) يرفع الاسم الذي يليه، ومن نصب فعلى أنه جعل اسم ليس (أَنْ تُوَلُّوا) و(الْبِرَّ) خبره، وهو جائز، والرفع أجود القراءتين"(١).

وفريق منهم رجحوا قراءة النصب محتجِّين بأن المصدر المؤول أولى بالاسمية؛ لكونه أعرف من المعرف بأل؛ لأن هذا المصدر بمنزلة المضمر فلا يوصف، بخلاف المعرف بأل فإنه يوصف، مما يشعر باحتياجه إلى مزيد إيضاح، ينقل ذلك العكبري فيقول: "قوله تعالى: (ليس البر): يقرأ برفع الراء فيكون (أن تولوا) خبر ليس، وقوي ذلك ; لأن الأصل تقديم الفاعل على المفعول.

ويقرأ بالنصب على أنه خبر ليس، و(أن تولوا) اسمها، وقوي ذلك عند من قرأ به؛ لأن (أن تولوا) أعرف من البر، إذ كان كالمضمر في أنه لا يوصف، والبر يوصف، ومن هنا قويت القراءة بالنصب في قوله: (فما كان جواب قومه)(٢).

ونلحظ أن ما سبق من ترجيح وخلاف قد راعى جانب الإعراب والقياس المعهود في صياغة الجملة وترتيبها (وقوع الاسم عقب الفعل ثم مجيء الخبر متأخرًا – جعل الأعرف اسمًا والأقل معرفة خبرًا) أو طرائق التعبير في كلام العرب (الاستشهاد بقراءة أخرى) ولم نر للمعنى والدلالة إشارة واضحة في الترجيح، وإن كان تلميحًا؛ حيث إن الحكم بكون الأعرف أولى

(١) معاني القراءات للأزهري (١/ ١٩١)

(٢) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٤٣)

أن يكون المبتدأ أو اسم الفعل الناسخ هو انتصار للمعنى، حيث يفهم منه أن المحكوم عليه لا بد أن يكون معروفًا أما الحكم _ وهو الخبر – فلا يشترط أن يعرفه السامع فلو وجد معرفة ونكرة لا يناسب المعنى أن نجعل النكرة محكوما عليه، وكذلك إن وجد معرفة أقل درجة من الآخر فالأحسن أن يكون الخبر ولا يكون المبتدأ.

وإن بحثنا أكثر في كلام العلماء نجد إشارات تتناول هذا التوجيه، فالزجاج يقول: "ولك في البر وجهان: لك أن تقرأ: (ليس البرَّ أن تولوا) و: (ليس البرُّ أن تولوا) فمن نصب جعل (أن) مع صلتها الاسم، فيكون المعنى: ليس توليتُكم وجوهَكم البرَّ كلَّه، ومن رفع البر فالمعنى: ليس البرُّ كلُّه توليتَكم، فيكون البر اسم ليس، وتكون (أن تولوا) الخبر"(١).

فتقدير الزجاج قراءة النصب: ليس توليتُكم وجوهَكم البرَّ كلَّه، يشير إلى نفي قصر الخبر (البرَّ) على المبتدأ (توليتكم) بل البر يشمل ذلك وغيره.

وتقديره قراءة الرفع: ليس البرُّ كلُّه توليتَكم، يشير إلى نفي قصر المبتدأ على الخبر.

ولفظ (كله) الذي ألمح إليه الزجاج وتقدم مرة وتأخر أخرى تبعًا لتقدم (البر) أو تأخره يقودنا إلى القول بأن تغيير مواقع الخبر فيه تغيير في المعنى والدلالة.

فكما هو معلوم أن العرب لا يقدمون شيئًا إلا إذا كان بيانه أهم عندهم من غيره، وهم بشأنه أعنى وإن كانا جميعًا يهمَّانهم كما أشار سيبويه في

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٤٦)

قوله: "كأنّهم إنَّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانهم"(١).

وعندما نطبق هذا الكلام على القراءتين نجد أن قراءة النصب أضافت أهمية كبيرة للخبر بتقديمه على الاسم، فإن نظرنا إلى سبب نزول الآية(٢) ووجدنا أنها جاءت ردًّا على من اعتقد أن التوجه إلى جهةٍ ما في الصلاة هي البر كله ولا حاجة له بغير ذلك، فأكدت نفي وقوع الخبر (البر) على هذا التوجه سواء أكان من المسلمين أم من غيرهم من اليهود والنصارى ما لم يصحب ذلك إيمان خالص وعمل صالح، فكم من مُصلٍ يعرض نفسه للويل بسبب ذهوله عن حكمة الصلاة وعدم تأثره بآدابها، فلم تكن صلاته

(١) الكتاب لسيبويه (١/ ٣٤) وراجع دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني: (١: ١٠٧)

(٢) جاء في سبب نزول هذه الآية روايتان الأولى: قال قتادة: ذكر لنا أن رجلا سأل نبي الله – صلى الله عليه وسلم – عن البر، فأنزل الله تعالى هذه الآية. قال: وقد كان الرجل قبل الفرائض إذا شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمدا عبده ورسوله، ثم مات على ذلك، وجبت له الجنة، فأنزل الله تعالى هذه الآية.

والثانية: أخرج عبد الرزاق عن معمر عن قتادة قال: كانت اليهود تصلي قبل المغرب والنصارى قبل المشرق فنزلت {لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُوَلُّوا وُجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ}.

وقيل: كثر خوض المسلمين وأهل الكتاب في أمر القبلة، فنزلت، ينظر: أسباب النزول للنيسابوري ت الحميدان (ص: ٤٩) العجاب في بيان الأسباب لابن حجر العسقلاني (١/ ٤٢١) أحكام القرآن للجصاص ط العلمية (١/ ١٥٩).

إلا رياءً وخداعًا، ويؤكد هذا ما ذكره الشافعي في معنى هذه الآية فقال: "يعني (والله أعلم) : وأنتم مشركون؛ لأن البر لا يكتب لمشرك"(١).

بخلاف قراءة الرفع التي يفهم منها أن البر ليس قاصرًا على التوجه نحو قبلة ما، بل يشمله ويشمل غيره من أعمال الخير بدأ من الإيمان وانتهاء بالصبر في السراء الضراء ووقت الحرب.

كذلك نرى لقراءة النصب مزية، وهي أن هذا التقديم والتأخير يدخل ضمن ما يسمى بالتأليف التام الذي يعدّ عنصرا من عناصر تأليف الجملة العربية ففي الاسم طول، ولو روعي الترتيب المعهود لفات تجاوب أطراف النظم الكريم؛ لأن موقع المفردة يسهم إسهاما كبيرا في تفسير قيمة التقديم الفنية للنص ويمثل مرحلة من مراحل الاتصال بين المتلقي والمعنى المراد"(٢).

وقوة دلالة المعنى في قراءة النصب التي جاءت من طريقين الأول: أن الاسم فيها (أن تولوا) أعرف من الخبر (البر) وأن تقديم الخبر آكد في المعنى وأقوى – أقول هذه القوة جعلت فريقًا من النحاة يضعف قراءة الرفع، فقد نقل الشيخ خالد الأزهري عن ابن هشام فقال: "ويؤخذ من كلام المغني أن رفع (البر) ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما هو دونه في التعريف، فإنه قال: واعلم أنهم حكموا لـ(أن) و(أنّ) المقدرتين بمصدر معرف

(١) أحكام القرآن للشافعي – جمع البيهقي (١/ ٦٧)

(٢) الكنز في القراءات العشر تاج الدين الواسطيّ (المتوفى: ٧٤١هـ) (١/ ٧٥)

بحكم الضمير؛ [لأنه لا يوصف كما أن الضمير كذلك] فلهذا قرأت السبعة[1]: ﴿ مَّا كَانَ حُجَّتَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ ﴾ {الجاثية: ٢٥} بالنصب، والرفع ضعيف، كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف."[2].

وبعد فنرى أن اختلاف القراءة المتواترة في هذه الآية مرده إلى جواز قيام أي من الجزءين مقام الاسم، والدليل على ذلك اتفاق القراء جميعًا على الرفع، في قوله تعالى: ﴿ وَلَيْسَ ٱلْبِرُّ بِأَن تَأْتُواْ ٱلْبُيُوتَ مِن ظُهُورِهَا ﴾ {البقرة: ١٨٩} ولم ترد قراءة متواترة بغير ذلك[3].

يقول العكبري: "ولا اختلاف في رفع «البر» هنا ; لأن خبر ليس (بأن تأتوا) ولزم ذلك بدخول الباء فيه، وليس كذلك: (ليس البر أن تولوا) إذ لم يقترن بأحدهما ما يعينه اسما أو خبرا"[4].

---

(١) سبق في الظاهرة الأولى ذكر لهذه الآية، وأن يعقوب – وهو من العشرة – برواية رويس والحسن قد خالفا في ذلك فرفعوا (حجتهم).

(٢) شرح التصريح على التوضيح (١/ ٢٤٢) ويراجع كلام ابن هشام في مغني اللبيب (ص: ٥٩٠)

(٣) لا ينتقض هذا الكلام بما سبق وأشرت إليه أول المسألة بورود قراءة لأُبَيّ وابن مسعود بنصب البر مع وجود الجار (بأن) حيث عدها العلماء قراءة شاذة، وخرجوها على زيادة الباء.

(٤) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٥٧) وينظر النشر في القراءات العشر (٢/ ٢٢٦).

المبحث الرابع : ظاهرة: (أنَّ) بين التشديد والتخفيف

جاءت بعض القراءات المتواترة التي اختلفت فيها صورة (أنَّ) بين التشديد والتخفيف مما أحدث تغييرًا في صورة الكلمة الواقعة بعدها شكلًا وإعرابًا.

فقد جاءت ثلاث قراءات في ثلاثة مواضع هي:

الأول: قوله تعالى: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ **[الأعراف: ٤٤]**

فقرأ ابْن كثير – برواية قنبل – وَنَافِع وَأَبُو عَمْرو وَعَاصِم ويعقوب ﴿أَنْ لعنة الله﴾ خَفِيفَة النُّون سَاكِنة ورفع (لعنة).

وقرأ ابن كثير – برواية البزي – وابن عامر وحمزة والكسائي (أنَّ) مشددة النون ونصب (لعنة)[(١)].

ففي الآية قراءتان **متواترتان**، وقراءة **شاذة**، أما **المتواترتان** فهما:

الأولى: بتشديد (أنّ) ونصب (لعنة) اسمًا لها، ولا خلاف بين العلماء في توجيه هذه القراءة، فهي (أنَّ) المشددة المصدرية الناصبة للاسم والرافعة للخبر، و(لعنة) اسمها منصوب، والجار والمجرور (على الظالمين) في محل رفع خبر لها.

الثانية: تخفيف (أنْ) ورفع (لعنة).

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات (ص٢٨١) معاني القراءات للأزهري (١/ ٤٠٧) حجة القراءات (ص٢٨٣) شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص٢٣٢).

وأما القراءة الشاذة فهي منسوبة لعِصْمَة عن الأعمش (إنِّ) بكسر الهمزة والتثقيل ونصب (لَعْنَةَ) على إضمار القول أو إجراء (أَذَّنَ) مجرى (قال)[1].

فأبو حيان حملها على وجهين.

الأول: تقدير فعل القول محذوفًا قبل (إنّ) فالتقدير: فأذن مؤذن قائلًا: إن لعنة الله على الكافرين.

وعلى ذلك فجملة (إنَّ) واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول المقدر

الثاني: إجراء الفعل (أذّن) مجرى (قال) فكأن المعنى فقال قائل: إنَّ لعنة الله على الكافرين.

وعلى ذلك فجملة (إنَّ) واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول المفهوم من (أذّن).

الموضع الثاني: جاءت قراءتان في قوله تعالى﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ {النور: ٧}.

والموضع الثالث: جاءت ثلاث قراءات في قوله تعالى: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ {النور: ٩}.

فقرأ نافع ويعقوب (أنْ لعنةُ) و(أنْ غضب) بتخفيف النون وسكونها فيهما ورفع (لعنة) بعدها.

(١) لم أجدها إلا في البحر المحيط (٥/ ٥٦).

فأما (غضب) فقرأه نافع بكسر الضاد فعلا ماضيا (غَضِبَ) ورفع اسم الله بعدها فاعلا.

وقرأ يعقوب (أنْ لعنةُ) و(أنْ غضبُ) بتخفيف النون وسكونها فيهما ورفع (لعنة) بعدها و(غَضَبُ) بضم الباء، اسما مرفوعًا وجرّ ما بعدها (لفظ الجلالة) بالإضافة.

وقرأ الباقون (أنَّ) بالتشديد، و(غَضَبَ) بفتح الضاد والباء اسمًا منصوبًا(١).

فجاءت **ثلاث قراءات متواترة** في (أن لعنة) و(أن غضب)

قراءة الجمهور: تشديد (أنَّ) فهي عاملة ونصب (لعنةَ) و(غضَبَ) اسمين منصوبين لـ(أنَّ).

قراءة نافع: تخفيف (أنْ) ورفع (لعنةُ) ونطق (غّضِبَ) فعلا ماضيًا.

قراءة يعقوب: تخفيف (أن) ورفع (لعنةُ) و(غضبُ).

ولم يختلف النحاة حول قراءة التشديد المتواترة في الآيات الثلاث، فـ(أنَّ) هي المصدرية الناصبة للاسم الرافعة للخبر، و(لعنةَ) و(غضبَ) اسمها، والجار والمجرور (على الظالمين) و(عليه) و(عليها) في موضع رفع خبر (أنَّ).

(١) تراجع القراءات في: السبعة في القراءات (ص٤٥٣) معاني القراءات للأزهري (٢/ ٢٠٢) الحجة للقراء السبعة (٥/ ٣١٤) الكنز في القراءات العشر (٢/ ٥٧٧).

بل نجدهم قد فضلوها على قراءة التخفيف عامة، وفي آيتي النور خاصة فقال الفارسي: "قال أبو الحسن: لا أعلم الثقيلة إلّا أجود في العربية، لأنّك إذا خفّفت فالأصل عندي التثقيل فتخفّف وتضمر، فأن تجيء بما عليه المعنى، ولا تكون أضمرت، ولا حذفت شيئا أجود"(١).

ولكن اختلف توجيه النحاة لقراءة التخفيف المتواترة، فاشتركت القراءات في بعض التخريجات واختلفت في بعضها الآخر.

فالآية الأولى: ﴿ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ ﴾ **[الأعراف: ٤٤]**

ذهب فريق إلى أن (أن) في كل المواضع مخففة من الثقيلة عاملة، وأن اسمها ضمير الشأن محذوف، و(لعنةُ) مبتدأ والجار والمجرور (على الظالمين) في موضع خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في موضع رفع خبر (أن) فالتقدير: أنّهُ لعنةُ الله على الظالمين.

فقد أشار سيبويه إلى أن (أنْ) المخففة إذا وقع بعدها اسم فهي لا تعدو كونها مخففة من الثقيلة، وأن اسمها ضمير الشأن محذوف، يقول معلقا على قوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ {النور: ٩}: "ومن قال: والخامسة أنْ غضبُ اللهِ عليها، فكأنه قال: أنَّه غضبُ اللهِ عليها، لا تخِّففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلّاّ وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم، فلو لم يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون في الشعِّر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا، يريدون معنى كأنَّ، ولم يريدوا الإضمار، وذلك قوله:

(١) الحجة للقراء السبعة (٥/ ٣١٤)

كأنْ وَريدَيْه رِشاءُ خُلْبِ"(١).

فقوله: "لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلّاّ وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم" يدخل فيه كل الآيات.

كذلك ذهب الأخفش إلى ذلك فجعلها عاملة حيث يقول: "**قوله تعالى:** ﴿أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَىٰ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾... فهذه (أَنّ) الثقيلة خُفِّفَتْ وأُضْمِرَ فيها، ولا يستقيم أن تجعلها الخفيفة؛ لأن بعدها اسما. والخفيفة لا يليها الأسماء. وقال الشاعر:

فِيَ فِتْيَةٍ كَسُيوفِ الهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا .:. أنْ هالِكٌ كُلَّ مَنْ يَخْفى وَيَنْتَعِل(٢)

وقال الشاعر:

أُكاشِرُهُ وَاَعْلَمُ أَنْ كِلانا .:. عَلَى ما سَاءَ صاحِبَهُ حَرِيصُ(٣)

---

(١) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٦٣) والبيت من مشطور الرجز منسوب لرؤبة ولم أتمكن من توثيقه من ديوانه والوريدان: عرقان في العنق. الرشاء: حبل الدلو. الخلب: الليف. شرح أبيات سيبويه (٢/ ٨٦) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٦٥) ضرائر الشعر (ص٣٠٩) وجاء في تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص٣٩٠) قبل هذا البيت قوله: غضنفرٌ تلقاه عند الغضب. وفي خزانة الأدب للبغدادي (١٠/ ٣٩٦) أن العينيّ هو من نسبه لرؤبة بن العجاج. وجاء فيه كذلك بعض العلماء ذكر أن قبله: ومعتدٍ فظٍّ غليظِ الْقلبِ / وبعده: غادرته مجدلاً كَالْكَلْبِ.

(٢) من البسيط للأعشى ينظر: شرح المعلقات التسع للشيباني (ص٢٦) شرح القصائد العشر للتبريزي (ص٢٩٧) خزانة الأدب للبغدادي (٥/ ٤٢٦) شرح أبيات مغني اللبيب (١/ ١٤٧)

(٣) من الوافر نسب لعدي بن زيد في الكتاب لسيبويه (٣/ ٧٣) ولعمرو بن جابر الحنفي في حماسة البحتري (ص٦٥) وينظر: كتاب الشعر أو شرح الأبيات =

فمعناه: أَنْهُ كِلانا[1].

وذهب فريق إلى أن (أنْ) هنا تفسيرية مهملة، وليست مصدرية، فهي بمعنى: فأذن مؤذن: أي لعنة الله على الظالمين.

قال الفراء: "فأما الَّذِي يأتي بمعنى القول فتظهر فِيهِ أن مفتوحة فقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦٓ أَنۡ أَنذِرۡ قَوۡمَكَ﴾ {نوح: ١} جاءت أن مفتوحة؛ لأن الرسالة قول.

... وكذلك كل ما كان فِي القرآن. وهو كثير .... منه قول الله: ﴿فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ **[الأعراف: ٤٤]** الأذان قول، والدعوى قول فِي الأصل"[2].

فالفراء لا يفرق بين (أنْ) الخفيفة الواقع بعدها الاسم والواقع بعدها الفعل، ولكنه يعتد بما قبل (أن) فإن كان ما قبلها فيه معنى القول كانت (أن) تفسيرية، وحمل الآية التي معنا على ذلك، فقد وقعت بعد (فأذن مؤذن) وهو فيه معنى القول.

وكثير من النحاة والمعربين أجازوا الوجهين معًا، فالزجاج أجاز في (أن) ساكنة النون وجهين التفسيرية والمخففة من الثقيلة يقول: وقوله: ﴿وَنَادَىٰٓ

=

المشكلة الإعراب (ص١٢٧) أمالي ابن الشجري ت الطناحي (١/ ٢٩١) التذكرة الحمدونية (٩/ ١٩٨) الحماسة البصرية (١/ ١٠٣).

(١) معاني القرآن للأخفش (١/ ٣٢٥).

(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٨١).

أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ أَصۡحَٰبَ ٱلنَّارِ أَن قَدۡ وَجَدۡنَا مَا وَعَدَنَا رَبُّنَا حَقّٗا فَهَلۡ وَجَدتُّم مَّا وَعَدَ رَبُّكُمۡ حَقّٗاۖ قَالُواْ نَعَمۡۚ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنُۢ بَيۡنَهُمۡ أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ {الأعراف: ٤٤} معنى (أن) ههنا إن شئت كان مفسراً لما نادى به أصحاب الجنة، والمعنى: أي قد وجدنا، ويجوز أن تكون (أن) الشديدة وخففت، المعنى: أنه قد وجدنا [١].

وكذلك الزمخشري أجاز الوجهين السابقين فقال: " (أن) في ﴿أَن قَدۡ وَجَدۡنَا﴾ يحتمل أن تكون مخففة من الثقيلة، وأن تكون مفسرة ... وكذلك: ﴿أَن لَّعۡنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾"[٢].

وهو ما فعله أبو حيان كذلك[٣].

وهناك قول أشار إليه أبو منصور الأزهري بأن (أنْ) مهملة لا عمل لها، فقال: "من خفف (أَنْ) مَنَعَها عملها، ورفع ما بعدها، ومن شدد النون نصب بها الاسم، والمعنى واحد"[٤].

وأشار إليه كذلك ابن خالويه ونسبه إلى الكوفيين فقال: " فمن خفف فله مذهبان.

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (٢/ ٣٤٠).

(٢) تفسير الزمخشري (٢/ ١٠٦).

(٣) قال أبو حيان: وقرأ باقي السبعة (أنْ) يفتح الْهَمْزَةِ خَفِيفَةَ النُّونِ وَرَفْعِ (لَعْنَةُ) عَلَى الِابْتِدَاءِ و(أَنْ) مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ أَوْ مفسرة" البحر المحيط في التفسير (٥/ ٥٦).

(٤) معاني القراءات للأزهري (١/ ٤٠٧).

أحدهما: أنه أراد أن يخفف ... كقراءة عاصم ونافع ﴿وأنْ كُلًّا﴾[1] أراد: وأنَّ كُلًّا، قال الشاعر:

وصَدْرٍ مُشْرِقِ النَّحْرِ ... كأنَّ ثَدْيَيْهِ حُقَّانِ [2]

أراد: كأنَّ، فخفف، فهذا إنشاد البصريين رحمهم الله، والكوفيون[3] إذا خففوا رفعوا، فقالوا: كأن ثدياه، إلا أن يكون الاسم مكنيا كقوله:

فلو أنْكِ في يوم الرَّخَاءِ سألتِني ... فِرَاقَكَ لم أَبْخَلْ وأنتِ صديقُ [4]

أراد: فلو أنَّكِ"[5].

فإجمالًا: تحتمل قراءة التخفيف ثلاثة أوجه:

الأول: أن تكون مخففة من الثقيلة عاملة، وهو ما ذكره سيبويه.

---

(١) يشير إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [هود: ١١١] فَقَرَأَ ابْن كثير وَنَافِع {وَإِنْ} مُخَفَّفَة {كلا لما} مُخَفَّفَة، وَقَرَأَ عَاصِم فى رِوَايَة أَبى بكر {وَإِن كلا} خَفِيفَة {لما} مُشَدَّدَة، وَقَرَأَ حَمْزَة والكسائى وابن عامر وحفص عن عاصم {وَإِن} مشَدَّدَة النُّون، ينظر السبعة في القراءات (ص٣٣٩).

(٢) البيت من الهزج، غير منسوب، ويروى بالرفع والنصب في (ثدييه) ينظر: أمالي ابن الشجري ت الطناحي (١/ ٣٦٢) اللمحة في شرح الملحة (٢/ ٥٣٧) خزانة الأدب للبغدادي (١٠/ ٣٩٨).

(٣) وهذا هو الوجه الثاني.

(٤) البيت من الطويل ولم ينسبه أحد ينظر: أمالي ابن الشجري (٣/ ١٥٣) اللباب في علل البناء والإعراب (١/ ٢٢٠) شرح أبيات مغني اللبيب (١/ ١٤٧) خزانة الأدب للبغدادي (٥/ ٤٢٧).

(٥) إعراب القراءات السبع وعللها ط العلمية (ص١١٤).

الثاني: أن تكون تفسيرية، وهو ما ذكره الفراء.

وكلا الوجهين أجازهما محققو النحاة.

الثالث: أن تكون مهملة لا عمل لها، وهو ما أشار إليه بعض موجهي القراءات ونسبوه إلى الكوفيين.

وهذا القول الأخير لم أجد نصا للكوفيين فيه، أو دليلًا عليه إلا ما جاء في كلام ابن خالويه من الحمل على (كأن) إذا خففت فقد جاء الاسم بعدها مرة منصوبًا على الإعمال، ومرة مرفوعًا على الإهمال، ولا يقدَّر مع الرفع ضمير النصب.

وأما الآية الثانية وهي: قوله تعالى: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةُ أَنَّ لَعۡنَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡهِ إِن كَانَ مِنَ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ **[النور: ٧].**

وكذلك **الموضع الثالث** قوله تعالى: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيۡهَآ إِن كَانَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ **[النور:٩]**

فلم يختلف المعربون حول تخريج قراءة التخفيف فكلهم جعلها (أنْ) المخففة من (أنَّ).

فقد سبق كلام سيبويه بأن الخفيفة إذا وقع بعدها اسم كانت دائما المخففة من الثقيلة وأن اسمها ضمير، والجملة بعدها مبتدأ وخبر في موضع رفع خبر لها فقد قال: "لا تخففها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلاّ وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم"[١] وهذا الحكم يدخل فيه كل الآيات.

(١) الكتاب (٣/ ١٦٣).

كذلك جعلها الأخفش ناصبةً لضميرٍ مقدرٍ، وجملة (لعنة الله عليه) في موضع الخبر فقال: "وتكون خفيفة في معنى الثقيلة في مثل قوله: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ {يونس: ١٠} و ﴿أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾ {النور: ٧} على قولك: أَنْهُ لَعْنَةُ اللهِ، وأَنْهُ الحَمْدُ لِلّهِ"، وهذه بمنزلة قوله: **﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]**[(١)].

كذلك فعل ابن جني فقال: "أما من خفف ورفع فإنها عنده مخففة من الثقيلة وفيها إضمار محذوف للتخفيف، أي: أنه لعنةُ الله عليه وأنه غضبُ الله عليها، فلما خففت أضمر اسمها وحذف، ولم يكن من إضماره بد؛ لأن المفتوحة إذا خففت لم تصر بالتخفيف حرف ابتداء، وإنما تلك إن المكسورة"[(٢)].

ولم يرد هنا جواز حملها على التفسير لعدم تحقق شرط التفسيرية، وهو: أن تقع بعد كلام تام فتأتي بعده لتبين معنى مبهما فيه.

لذا وجدنا ابن جني ينص هنا على عدم صحة حملها على التفسير ويستشهد بما نص عليه سيبويه بأن التفسيرية تقع بعد كلام تام، وأن(أنْ) هنا لم تقع بعد كلام تام، فقد وقعت جزءًا متممًا في الجملة، فهي مع رفع كلمة (الخامسة) تكون خبرا، ومع نصبها تكون حالًا، يقول ابن جني: " ولا يجوز أن تكون (أنْ) هنا بمنزلة (أي) للعبارة، كالتي في قول الله سبحانه: ﴿وَٱنطَلَقَ ٱلْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنِ ٱمْشُوا۟ وَٱصْبِرُوا۟ عَلَىٰٓ ءَالِهَتِكُمْ﴾ {ص: ٦} معناه أي: امشوا.

(١) معاني القرآن (١/ ١٢٢).
(٢) المحتسب (٢/ ١٠٢).

قال سيبويه: لأنها لا تأتي إلا بعد كلام تام، وقوله: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ﴾ كلام تام، وليست "الخامسة" وحدها كلاما تاما فتكون (أن) بمعنى (أي)"(١).

هذا عن قراءة التخفيف مع بقاء الاسم بعدها، أما قراءة التخفيف مع تحويل اللفظ (غضب) إلى الفعل الماضي (غَضِبَ) فقد اختلف تناول العلماء لها، حيث ضعفها بعضهم؛ لأن القارئ وهو (نافع المدني) أدخل (أنْ) الخفيفة على الفعل مباشرة من غير فاصل، وهذا قليل في اللغة، حيث نص العلماء على أن (أنْ) إذا خُفّفت لا تدخل على الفعل مباشرة، بل يجب أن يفصل بينهما بـ(لا) أو (قد) أو السين ونحو ذلك، يقول الفارسي: "وأمّا قراءة نافع (أن غَضِبَ اللهُ) فإنّ (أن) فيه المخفّفة من الثقيلة، وأهل العربية يستقبحون أن تلي الفعل حتى يفصل بينها وبين الفعل بشيء"(٢).

ويعلل الفارسي لذلك بكثرة التوسع حيث حذف اسم (أنَّ) وحذفت إحدى النونين منها، فلا يزيد على ذلك بدخولها على غير ما اعتادت عليه فتدخل على الفعل، لذا كان لزاما أن يفصل بين (أنْ) والفعل بلا أو قد أو السين ونحو ذلك، ولا يستثنى أي فعل من ذلك اللهم إلا أن يكون الفعل (ليس) فهو في منزلة الفصل بـ(ما) النافية أو دالًا على الدعاء.

يقول الفارسي: "استقبحوا أن تحذف ويحذف ما تعمل فيه، وأن تلي ما لم تكن تليه من الفعل بلا حاجز بينهما، فتجتمع هذه الاتساعات فيها، فإن فصل بينها وبين الفعل بشيء لم يستقبحوا ذلك كقوله: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ**سجى [المزمل: ٢٠]** و: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ **[طه:**

(١) المحتسب (٢/ ١٠٣) وينظر كلام سيبويه في الكتاب (٣/ ١٦٢، ١٦٣).
(٢) الحجة للقراء السبعة (٥/ ٣١٥).

٨٩] وعلمت أن قد قام. وإذا فصل بشيء من هذا النحو بينه وبين الفعل زال بذلك أن تلي ما لم يكن حكمها أن تليه، فإن قيل: فقد جاء ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم: ٣٩] وجاء: ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَن فِي ٱلنَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [النمل: ٨] فإنّ (ليس) تجري مجرى (ما) ونحوها ممّا ليس بفعل. فأمّا: ﴿نُودِيَ أَنْ بُورِكَ﴾ فإن قوله (بورك) على معنى الدعاء"[١].

وهذا ما أكده ابن يعيش حيث جعل الفصل بهذه الحروف عوضًا لأن عن التشديد وحذف اسمها، يقول: "فأمّا إذا وليها فعلٌ؛ أُتي بالعوض، كأنّهم استقبحوا أن تلي "أنَّ" المخفّفةُ الفعلَ إذا حُذفت الهاء، وأنت تريدها، كأنّهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذفَ، وأن يليه ما لم يكن يليه، وهو مُثقَّلٌ، فأتوا بشيء يكون عوضًا من الاسم، نحوِ: لا، وقَدْ، والسين، وسَوْفَ"[٢].

وإذا كان النحاة قد استقبحوا أن تلي المخففة الفعل مباشرة، وأن الفارسي بناءً على هذا قد ضعف قراءة نافع، فإن كثيرا من النحاة كانوا أكثر إنصافًا لنافع، فلم يضعفوا قراءته، فقد استثنوا من ذلك الأفعال الدالة على الدعاء أو الفعل النافي (ليس) وأدخلوا هذه الآية موضوع الدراسة فيما دل على الدعاء.

---

(١) الحجة للقراء السبعة (٥/ ٣١٥) وقد سار ابن عطية في ركاب الفارسي فضعَّف قراء التخفيف عامة وقراءة نافع خاصة لأنها لم تفصل بين (أنْ) والفعل يقول: "ورجح الأخفش القراءة بتثقيل النون؛ لأن الخفيفة إنما يراد بها التثقيل، ويضمر معها الأمر والشأن، وما لا يحتاج معه إلى إضمار أولى ... لا سيما وأن الخفيفة على قراءة نافع في قوله (أن غضِبَ) قد وليها الفعل، قال أبو علي وأهل العربية يستقبحون أن يليها الفعل إلا أن يفصل بينها وبينه بشيء" المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (٤/ ١٦٧)

(٢) شرح المفصل (٤/ ٥٥١)

يقول ابن مالك: " فإن كان الفعل دعاء، أو غير متصرف باشرته (أنْ) كقوله تعالى: ﴿وَٱلۡخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَآ﴾ و﴿وَأَن لَّيۡسَ لِلۡإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾"(١).

مع أن الفارسي نفسه قد أشار – في نصه السابق – إلى أن الفعل إذا دل على الدعاء مستدلا بقوله تعالى: ﴿نُودِيَ أَنۡ بُورِكَ﴾ فلا يشترط معه الفصل، إلا أنه لم يجعل قراءة نافع في هذا الباب.

مما جعل أبا حيان يعترض على الفارسي وابن عطية في تفريقهما بين الآيتين فقال: "وَلَا فَرْقَ بَيْنَ (أَنْ غَضِبَ اللَّهُ) و(أَنْ بُورِكَ) في كون الفعل بعد (أَنْ) دعاءً، ولم يُبَيِّنْ ذلك ابْنُ عطِيةَ ولا الفارسيُّ"(٢).

وإجمالًا فلم يُخْرِجها النحاة عن كون (أنْ) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن و(غَضِبَ) فعل ماض، ولفظ الجلالة فاعل، والجار والمجرور (عليها) متعلق بالفعل، والجملة الفعلية في موضع رفع الخبر، والتقدير: أنه غضِبَ اللهُ عليها.

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٩٧) وينظر شرح التسهيل (٢/ ٤٢) وهو ما وافقه عليه كثير من النحاة منهم أبو حيان ينظر ارتشاف الضرب (٢/ ٩٩١) والمرادي في الجنى الداني في حروف المعاني (ص٢١٨) وابن هشام في مغني اللبيب (ص٧٦٢).

(٢) البحر المحيط (٨/ ١٧).

عود على بدء :

وبالنظر إلى القراءات في الآيات الثلاثة نلحظ ما يأتي.

أن قراءة التشديد هي الأرجح والأقوى في الآيتين الثانية والثالثة؛ حيث قرأ بها أغلب القراء العشرة، ولا تحتاج في الإعراب إلى تقدير محذوف؛ حيث إن الحرف الناسخ هو (أنَّ) المشددة والاسم المنصوب بعدها (لعنةَ) (غضَبَ) هو اسمها، والجار والمجرور (على الظالمين) في الآية الأولى و(عليه) في الثانية و(عليها) في الثالثة هو الخبر، ومعلوم أن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج.

أن قراءة التخفيف اختلف توجيه النحاة لها في الآية الأولى من ناحية والآيتين الأخريين من جهة أخرى، حيث ذهب سيبويه إلى أن (أنْ) في الموضع الأول هي المخففة من الثقيلة وأن اسمها مقدر والاسم المرفوع مبتدأ خبره الجار والمجرور والجملة خبر (أنْ) المخففة.

في حين ذهب الفراء إلى أنها تفسيرية، وعليه فالجملة بعدها لا محل لها من الإعراب جملة تفسيرية.

وأن كِلا الوجهين مقبولان لدى محققي النحاة، بلا أرجحية لأحدهما على الآخر، وإن كنت أرى أن كونها للتفسير أقرب للمراد، لوقوعها بعد ما فيه معنى القول وهو (فأذن مؤذن) مع خلوه من احتياج إلى التقدير والحذف، وضعف تقدير المصدر المؤول مع المخففة.

أما الآية الثانية فلم تحتمل (أنْ) إلا كونها مخففة واسمها ضمير الشأن وخبرها الجملة المكونة من المبتدأ (لعنة) والخبر (عليه)، فلم يجز هنا

الحمل على التفسير؛ لعدم سبق جملة قبلها، حيث لم يتم الكلام عند قوله: والخامسة، كما تم في الآية الأولى عند قوله: فأذن مؤذن بينهم.

وأما الآية الثالثة فيزيد فيها أن نافعًا قرأ (غضِبَ) فعلًا ماضيًا مع تخفيف (أن) مما جعل خبر الناسخ هنا جملة فعلية، وقد رأينا أن الفارسي ضعف هذه القراءة لأن (أن) المخففة باشرت الفعل، وأنه كان يجب الفصل بلا أو قد أو السين أو سوف، لكن ابن مالك ومن وافقه استثنى من ذلك الفعل الدال على دعاء، كما في هذه القراءة، لذا لم يكن الفارسي مصيبًا عندما ضعف قراءة نافع؛ حيث إن لها وجها صحيحا في العربية.

وأما قراءة يعقوب بتخفيف (أن) ورفع (غضبُ) فتخريجها كتجريج قراءة التخفيف في الآية الثانية، أي كون (أن) مخففة واسمها مقدر و(غَضَبُ) مبتدأ خبره (عليها) والجملة في موضع رفع خبرا لأنْ.

بقي أن أشير إلى القراءة الشاذة بكسر الهمزة في الآية الأولى والتي نسبها أبو حيان إلى الأعمش فقد حملها أبو حيان على وجهين:

الأول: تقدير قول، فالتقدير: فأذن مؤذن قائلًا: إن لعنة الله على الكافرين.

الثاني: إجراء الفعل (أذّن) مجرى (قال) فكأن المعنى فقال قائل: إن لعنة الله على الكافرين.

وفي كلا الوجهين لا تقدّر جملة الناسخ بالمصدر؛ لأن المكسورة لا تقدر مع جملتها بمصدر.

بل تقع جملة (إنَّ) واسمها وخبرها في محل نصب مقول القول المقدر على الوجه الأول ومقول القول المفهوم من (أذّن) على الوجه الثاني.

وإجمالا، فمع تنوع القراءات بتخفيف (أن) وتشديدها، ومع تنوع الإعراب تبعًا لذلك فيلحظ القارئ عدم التعرض في المعنى فسواء أكانت المخففة تفسيرا أم كانت مؤكدة فالكلام مسوق في الحالين للتوضيح والتبيين سواء بطريق التفسير أم بطريق التوكيد.

وكذلك اللفظ (غضب) نطقه مرة اسما ومرة فعلا فوجود (أن) المصدرية وحد التقدير النهائي للآية حيث إن التقدير والمعنى: والخامسة وقوع غضب الله عليها، وهو مفهوم سواء أكانت (أن) المصدرية المخففة الداخلة على الاسم (ضمير الشأن) والخبر جملة اسمية، أم كانت المصدرية الخفيفة المقدر بعدها أيضًا ضمير الشأن وجاء الخبر جملة فعلية.

المبحث الخامس: ظاهرة: فتح همزة (إنَّ) وكسرها

اختلف القراء حول فتح همزة (إنّ) وكسرها في كثير من الآيات، بعض هذه الآيات اقتصر الخلاف على الفتح أو الكسر، وبعضها جاء الخلاف على الفتح أو الكسر من ناحية، وعلى التخفيف والتشديد من ناحية أخرى.

أما ما اقتصر فيها الخلاف بين الفتح والكسر فمنها اختلافهم في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ {مريم: ٣٦}.

فَقَرَأَ نافع وابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ورويس ﴿وَأَن الله﴾ بفتح الهمزة.

وَقَرَأَ ابْن عَامر وَعَاصِم وَحَمْزَة والكسائى وباقي العشرة ﴿وَإِن الله﴾ بكسر الهمزة(١).

وقد خرج العلماء كلا القراءتين بوجه قوي متجه، ولم ينكر أيًّا منها أحدٌ من العلماء.

أما قراءة الكسر فلم يختلف النحاة حول كون الواو استئنافية، وقد رجحها بعض العلماء – منهم الفراء – على قراءة الفتح، مستندين على قراءة

(١) السبعة في القراءات (ص٤١٠) حجة القراءات لأبي زرعة (٤٤٤) النشر في القراءات العشر (٢/ ٣١٨) إتحاف فضلاء البشر (ص٣٧٨).

أُبَيّ (إن الله ربي وربكم) بغير واو، فحذف الواو دليل على أن الهمزة الغالب فيها أن تكون مكسورة؛ لتتناسب مع القطع[١].

لذلك لم يختلف القراء حول كسر الهمزة في آية آل عمران؛ لأنها بغير واو[٢].

كذلك من ناحية المعنى؛ فإن الكسر يعني تمام المعنى قبل (إنَّ) وقوله (وإنَّ الله ربي) كلام جديد؛ لذا فيكون الوقف جائزا قبل (إنَّ).

أما الفتح فتكون الجملة تابعة في المعنى لما قبلها، فلا يقف على (فيكون)، يقول أبو بكر الأنباري: "كان عاصم والأعمش وحمزة والكسائي يكسرون: (وإن الله ربي). وكان نافع وأبو عمرو يفتحانها. فمن كسرها وقف على (كن فيكون) وابتدأ بها، ومن فتحها لم يقف على ﴿فيكون﴾؛ لأنها منسوقة على ﴿وأوصاني بالصلاة﴾ وبـ (أن الله) وقال قوم: هي منسوقة على قوله: ﴿وإذا قضى أمرا﴾ وقضى ﴿أن الله ربي﴾"[٣].

وأما قراءة الفتح فقد خرجها النحاة على أقوال:

---

(١) ينظر معاني القرآن للفراء (٢: ١٦٨). والحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص٢٣٨) والحجة للقراء السبعة للفارسي (٥/ ٢٠٣) التبيان في إعراب القرآن (٢/ ٨٧٥).

(٢) هي قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ آل عمران: ٥١

(٣) إيضاح الوقف والابتداء، أبو بكر الأنباري» (٢/ ٧٦٤)

الأول: نسب أبو عبيدة إلى أبي عمرو أنه حملها على العطف على جملة (قضى أمرًا) فالمعنى: وقضى أن الله ربّي وربّكم(١).

وقد ضعف النحاة هذا الوجه لتعارضه وتناقضه، فالعطف على جملة (قضى أمرًا) يعني أن الجملة المعطوفة داخلة في حيز الشرط، ويكون المعنى: وإذا قضى أن الله ربي وربكم فاعبدوه وهذا معنى لا يليق به سبحانه، من هنا رده أبو حيان، بل أنكر نسبته إلى أبي عمرو؛ وذلك لمكانة أبي عمرو في النحو التي تمنعه من تقدير هذا المعنى الفاسد، لذا وجدنا أبا حيان يفترض أنه من أقوال أبي عبيدة؛ لأن أبا عبيدة – عند أبي حيان – ليس من أهل النحو كما هو حال أبي عمرو، يقول أبو حيان: "وهذا تخبيط في الإعراب لأنه إذا كان معطوفا على (أمرا) كان في حيز الشرط، وكونه تعالى ربنا لا يتقيد بالشرط، وهذا يبعد أن يكون قاله أبو عمرو بن العلاء؛ فإنه من الجلالة في علم النحو بالمكان الذي قلّ أن يوازنه أحد مع كونه عربيا، ولعل ذلك من فهم أبي عبيدة فإنه يضعف في النحو(٢).

وأعتقد أن أبا حيان قد اتهم أبا عبيدة بالكذب على أبي عمرو، وفي هذا قدح في نقل العالم بلا دليل.

الثاني: ذهب الخليل وسيبويه إلى أن المعنى: لأن الله ربّي وربّكم، فأنّ في موضع نصب عندهما. لأنه عند حذف لام التعليل نصب المصدر على

---

(١) بحثت في مجاز القرآن لأبي عبيد فلم أجده، ولكن وجدت أبا حيان ذكر ذلك ينظر البحر المحيط: (٧: ٢٦٢) وممن نسبه إلى أبي عمرو مباشرة أبو زرعة في حجة القراءات (٤٤٤).

(٢) البحر المحيط: (٧: ٢٦٢)

أنه مفعول لأجله، فقد أشار سيبويه إلى مثل هذه الآية وهي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾ {الجن: ١٨} – وإن شاء الله سترد بعد قليل – وجعلها – نقلا عن الخليل – بمنزلة: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾ {المؤمنون: ٥٢} لمن قرأ بالفتح – وسترد لاحقا أيضا – والمعنى: ولأن هذه أمتكم ... فاتقون، ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدًا ... فإن حذفت اللام من (أن) فهو نصبٌ"[١].

الثالث: كذلك يجيز سيبويه أن تكون في موضع جر؛ حيث يقول عقب ما نقله عن الخليل: "ولو قال إنسان: إن (أنَّ) في موضع جرٍّ في هذه الأشياء، ولكنه حرفٌ كثر استعماله في كلامهم، فجاز فيه حذف الجار ... لكان قولاً قوياً. وله نظائر نحو قوله: لاهِ أبوك"[٢].

الرابع: أن تكون في موضع رفع؛ حيث نسب إلى الفراء أنه ذهب إلى أنه في موضع خفض على حذف اللام[٣]. ولكن في كلامه ما يشير إلى أنه يجيز غير وجه، فقد أجاز ثلاثة أوجه هي: الخفض والرفع والنصب فقال: " وقوله: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ﴾ تقرأ (وَأَنَّ اللَّهَ) فمن فتح أراد: ذَلِكَ أنّ الله ربي وربكم. وتكون رفعًا، وتكون (فِي تأويل) خفض عَلَى: ولأن الله كما قَالَ ﴿ ذَٰلِكَ أَن

(١) الكتاب (٣/ ١٢٧)

(٢) الكتاب لسيبويه (٣/ ١٢٨)

(٣) نسبه إليه أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن: (٣/ ١٢).

﴿لَّمۡ يَكُن رَّبُّكَ مُهۡلِكَ ٱلۡقُرَىٰ بِظُلۡمٖ﴾ {الأنعام: ١٣١} ولو فتحت (أنّ) على قوله (وَأَوْصانِي بِالصَّلاةِ وَالزَّكاةِ. (وأن الله) كَانَ وجهًا[١].

ويعترض المبرد على توجيه الجر الذي أجازه سيبويه ورجحه الفراء بأن دعوى بقاء الجر مع حذفه غير موجود في كلام العرب، وأنه لا حجة لهم ببقاء جر (رُب) مع حذفها لأنه عوض عنها بالواو، بخلاف الجار هنا فلم يعوض عنه، يقول المبرد: "وَزعم قوم من النَّحْوِيين أَن مَوضِع (أَن) خفض فِي هَاتين الْآيَتَيْنِ – ومنهما الآية التي معنا –وَمَا أشبههما، وَأَن اللَّام مضمرة وَلَيْسَ هَذَا بِشَيْء وَاحْتَجُّوا بإضمار (رب) فِي قَوْله:

(وبَلَدةٍ لَيْسَ بهَا أنيسٌ ...)[٢]

وليس كما قالوا؛ لأن الواو بدل من (رب) كما ذكرت لك، والواو في قوله تبارك وتعالى {وأن المساجد لله} واو عطف ومحال أن يحذف حرف الخفض ولا يأتي منه بدل"[٣].

---

(١) معاني القرآن: (٢/ ١٦٨).

(٢) البيت من الرجز لعامر بن الحارث الملقب: بجران العود. شاعر نميرى ديوانه (٥٢) ولم يأت الشاهد في الديوان فرواية الديوان:

قَدْ نَدَعُ المنزِلَ يَا لمِيسُ ... يعتس فِيهِ السَّبْعُ الجَرُوسُ

بَسَابسًا لَيسَ بِهَا أنِيسُ ... إلَّا اليَعَافِيرُ وإلَّا الْعِيسُ

ينظر البيت بتلك الرواية التي فيها الشاهد في: الكتاب لسيبويه (٢/ ٣٢٢) معاني القرآن للفراء: (٣/ ٢٧٣) تهذيب اللغة: (١٥/ ٣٠٦) لسان العرب: مادة (إلا) تاج العروس مادة (إلا).

(٣) المقتضب (٢/ ٣٤٧، ٣٤٨)

لكن يمكن أن نضعف إنكار المبرد لبقاء الجر مع حذف الحرف بما نقله سيبويه – سلفا – من قولهم: لاهِ ابن عمك إي: لله ابن عمك، وبما ورد من قول رؤبة: خيرٍ، إجابة لمن قال له كيف أصبحت؟.

ونُقل عن الكسائي جواز أن يكون في موضع رفع بمعنى: والأمرُ أن الله ربي وربكم(١).

كذلك جاءت قراءتان فتح (أن) وكسرها في اثنتي عشرة آية من آيات سورة الجن من قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ {الجن: ٣} إلى قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ كَادُواْ يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ {الجن: ١٩}.

فقرأ نافع وابن كثير وأبو بكر عن عاصم: ﴿**وإنه تَعَالَى جد رَبنَا**﴾ بِكَسْر الألفات، إِلَّا قَوْله: ﴿**أَنه اسْتمع**﴾ ﴿**وَأَن لَو استقاموا**﴾ ﴿**وَأَن الْمَسَاجِد لله**﴾ فَإِنَّهُم قرؤوا بِالْفَتْح، وَزَاد ابْن كثير وَأَبُو عَمْرو عَلَيْهِم: ﴿**وَأَنه لما قَامَ عبد الله**﴾، وقَرَأَ الْبَاقُونَ جَمِيع ذَلِك بِالْفَتْح، إِلَّا مَا جَاءَ بعد القَوْل أَو بعد فَاء جَزَاء، ووافقهم أبو جعفر في ثلاثة: ﴿**وأنه تعالى**﴾، ﴿**وأنه كان يقول**﴾، ﴿**وأنه كان رجال**﴾(٢).

فالخلاف دار حول كسر الهمزة وفتحها في الآيات الاثنتي عشرة كلها أو بعضها، فمنهم من كسرها كلها كابن كثير وأبي عمرو، ومنهم من فتحها

---

(١) نسبه إليه أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن (٣/ ١٢)

(٢) يراجع حجة القراءات (ص٧٢٧) معاني القراءات للأزهري (٣/ ٩٦) المبسوط في القراءات العشر (ص٤٤٨) التيسير في القراءات السبع (ص٢١٥)

كلها كحمزة والكسائي وحفص عن عاصم، ومنهم من فتح بعضا وكسر بعضا، كأبي جعفر ونافع وأبي بكر عن عاصم.

والنحاة والمعربون تفاوت كلمتهم حول قراءة الفتح، حيث لم يختلفوا حول **تخريج الكسر** بأنه معطوف على قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾ {الجن: ١} حتى وجدنا الزجاج يشير إلى أن النحاة يختارون قراءة الكسر فقال: "والذي يَخْتاره النحوُيونَ قراءة نافع ومن تابَعَهُ في هذه الآية"(١).

ويرجع اختيارهم لسلامة هذا الوجه من اختلاف التأويل وتحديد المعطوف عليه، فالآيات كلها من قول الجن، ومعطوفة على جملة القول: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْءَانًا عَجَبًا﴾.

أما قراءة الفتح فاختلف النحاة حول تخريجها:

فمنهم من خرّجها على العطف على جملة (استمع نفر من الجن) أي: المصدر المؤول من أنَّ وجملتها، الواقع نائب فاعل لأوحي، **وقد نسب أبو حيان هذا القول لأبي حاتم** فقال: "وأما الفتح، فقال أبو حاتم: هو على أوحي، فهو كله في موضع رفع على ما لم يسم فاعله. انتهى.

ويعترض عليه أبو حيان بفساد المعنى في بعض الآيات التي لا يصح عطفها على (أوحي) وهي كل ما كان فيه ضمير متكلم كقوله تعالى: وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع، قال أبو حيان: "وهذا لا يصح، لأن من المعطوفات ما لا يصح دخوله تحت أوحي، وهو كل ما كان فيه ضمير

(١) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٢٣٣)

المتكلم، كقوله: وأنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع. ألا ترى أنه لا يلائم أوحي إلي، أنا كنا نقعد منها مقاعد، وكذلك باقيها؟[١].

وما اعترض به أبو حيان سبقه به ابن الحاجب حيث دفع هذا القول بأنه من غير المناسب أن يكون المعنى: أوحي إليّ أنا كنا نقعد منها مقاعد للسمع بل كان ينبغي أن يكون أوحي إلي أنهم كانوا يقعدون، قال ابن الحاجب: " ... لا يحسن أن يقال: أوحي إلى أنا كنا أو أنا لمسنا. وضمير المتكلم للجن، والمتكلم الرسول، وإنما كان يكون: وأنهم لمسوا ونحوه"[٢].

وخرجها الكوفيون على أنها معطوفة على الضمير المجرور في قوله تعالى: فآمنا به، أي: وبأنه، وكذلك باقيها يقول الفراء: "فأما الذين فتحوا كلها فإنهم ردوا (أن) في كل السورة على قوله: ﴿فآمنا به﴾ وآمنا بكل ذلك، ففتحت (أن) لوقوع الإيمان عليها [٣]. وقد أيد هذا الوجه أبو حيان حيث عقب عليه بقوله: "وهو الصحيح"[٤].

في حين اعترض عليه الزجاج؛ لكونه مخالفا لما اشترطه البصريون بلزوم تكرار حرف الجر إذا عُطف على الضمير المجرور، فقال: "ومن فتح، فذكر بعض النحويين أنه معطوف على الهاء، والمعنى عِندَه: فآمنا به، وبأنه تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا، وكذلك ما بعد هذا عنده، وهذا رديء في القياس.

(١) البحر المحيط (١٠/ ٢٩٤)
(٢) أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٥٤)
(٣) معاني القرآن (٣/ ١٩١).
(٤) ينظر البحر المحيط (١٠/ ٢٩٤)

لا يعطف على الهاء المكنية المخفوضة إلا بإظهار الخافض، ولكن وجهه أن يكون محمولًا على معنى: آمناً به؛ لأن معنى (آمنا به): صدقناه وعلمناه، ويكون المعنى: وصدقنا أنه تَعَالَى جَدُّ رَبِّنَا"(١).

وإذا كان الزجاج يلمح إلى أن قراءة الفتح غير مستحسنة فقد صرح أبو جعفر النحاس بأن بعض اللغويين قد رفض قراءة الفتح مطلقا، وطعن على من قرأ بها؛ لتخيله أنها لا وجه لها إذا عُطفت على جملة (استمع).

ويدافع النحاس عن هذه القراءة بأنها قد قرأ بها من تقوم الحجة به، وأنها معطوفة على معنى (آمنا به) وليس على جملة (استمع) (٢).

كذلك دافع ابن الحاجب عن القراءة ولم يرفضها، ولكنه – وكما سبق – ضعف تخريج الفتح عطفا على نائب الفاعل (أنه استمع)، ثم هو أيَّد أن تكون معطوفة على الضمير المجرور في (آمنّا به)، فأشار إلى أن المحققين فروا من التقدير السابق، وجعلوا العطف على الضمير المجرور في قوله: {فآمنا به} فيكون داخلاً في حيز الجار، ولا يرد عليه على هذا ما تقدم، لأن المتكلمين بقوله: فآمنا به، هم الجن. والله أعلم بالصواب"(٣).

(١) معاني القرآن وإعرابه (٥/ ٢٣٤)

(٢) ينظر: إعراب القرآن (٥/ ٣١، ٣٢)

(٣) ينظر أمالي ابن الحاجب (١/ ٢٥٤)

وأما ما اختلفوا فيه حول الكسر والفتح من ناحية، والتشديد والتخفيف من ناحية أخرى فمنها اختلافهم في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ ﴾ {الأنعام: ١٥٣}

فاختلفوا في فتح الألف وكسرها وتخفيف النون وتشديدها [وتحريك الياء وإسكانها من صراطي] في هذه الآية، **فقرأ** ابن كثير، ونافع، وعاصم، وأبو عمرو، وأبو جعفر: وأن هذا صراطي مستقيما، مفتوحة الألف مشدّدة النون، صراطي ساكنة الياء.

وقرأ ابن عامر ويعقوب: (وأن هذا) مفتوحة الألف ساكنة النون، صراطي مفتوحة الياء.

وقرأ حمزة والكسائي وخلف (وإن) مكسورة الألف مشددة النون، صراطي ساكنة الياء(١).

وخرج العلماء قراءة النصب مع التشديد على ثلاثة أوجه: **أحدها:** تقديره: ولأن هذا، واللام متعلقة بقوله: فاتبعوه؛ أي: ولأجل استقامته اتبعوه، وهذا ما رجحه العكبري وأبو حيان(٢).

---

(١) تنظر القراءة في: السبعة في القراءات لابن مجاهد (ص٢٧٣) معاني القراءات للأزهري (١/ ٣٩٥) والحجة للقراء السبعة للفارسي (٣/ ٤٣٥) والمبسوط في القراءات العشر (ص٢٠٥) وجامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني (٣/ ١٠٦٨) شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص٢٣٠)

(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٤٩). والبحر المحيط (٤/ ٦٩١)

والثاني: أنه معطوف على (ما حرم)؛ أي: وأتلو عليكم أن هذا صراطي.

والثالث: هو معطوف على الهاء في (وصاكم به).

والذي أجاز الوجهين الثاني والثالث هو الفراء حيث يقول: "وقوله: ﴿وَأَنَّ هَـٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا﴾ تكسر (إن) إذا نويت الاستئناف، وتفتحها من وقوع (أتل) عليها. وإن شئت جعلتها خفضا، تريد: ذلكم وصاكم به، وأن هذا صراطي مستقيما فاتبعوه"(١).

وقد ضعف العكبري القول الثالث لوجهين: أحدهما: أنه عطف على الضمير من غير إعادة الجار، وهو أمر غير جائز عند البصريين.

والثاني: أنه فاسد من ناحية المعنى حيث يصير المعنى: وصاكم باستقامة الصراط(٢).

أما قراءة ابن عامر فخرجت على أنها المخففة من الثقيلة، وحذف اسمها، وهو ضمير الشأن(٣).

فقد أشار النحاة إلى أن (أنْ) ساكنة النون إذا وقع بعدها الاسم فهي المخففة من الثقيلة وأن اسمها ضمير الشأن، يقول سيبويه: "لا تُخفِّفها في الكلام أبداً وبعدها الأسماء إلاّ وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم، فلو لم

(١) معاني القرآن للفراء» (١/ ٣٦٤):
(٢) ينظر: التبيان في إعراب القرآن (١/ ٥٤٩).
(٣) ينظر البحر المحيط (٤/ ٦٩١)

يريدوا ذلك لنصبوا كما ينصبون في الشعِر إذا اضطروا بكأن إذا خففوا، يريدون معنى كأنَّ، ولم يريدوا الإضمار"[1].

وكذلك اختلفوا في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴾ {المؤمنون: ٥٢}

فقد جاءت فيها ثلاث قراءات:

الأولى: فتح الهمزة مع تشديد النون قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب

الثانية: فتح الهمزة مع تخفيف النون، قرأ بها ابن عامر.

الثالثة: كسر الهمزة مع تشديد النون، قرأ بها عاصم وحمزة والكسائى وخلف البزار[2].

أما قراءة الكسر فلا اعتراض حول كون الواو استئنافية، وأنها قراءة جيدة عند الجميع.

وأما النصب مع التشديد، فقد سبق ما أجازه سيبويه بأن قراءة النصب على حذف لام التعليل وأن موضع (أنّ) هو النصب فقد قال: "وسألت الخليل عن قوله جل ذكره: " وإن هذه أمتكم أمة واحدة وأنا ربُّكم فاتقون "، فقال: إنَّما هو على حذف اللام، كأنه قال: ولأن هذه أمتكم أمةً واحدةً وأنا

---

(١) الكتاب (٣/ ١٦٣).

(٢) ينظر السبعة في القراءات (ص٤٤٦) معاني القراءات للأزهري (٢/ ١٩١) المبسوط في القراءات العشر للنيسابوري (ص٣١٢) النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٢٨) إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر (ص٤٠٤)

ربُّكم فاتقون، ... فإن حذفت اللام من (أن) فهو نصبٌ، كما أنَّك لو حذفت اللام من لإيلاف كان نصباً. هذا قول الخليل. ولو قرؤها: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ﴾ المؤمنون: ٥٢ كان جيداً، وقد قرىء"[١].

كذلك سبق ما أجازه سيبويه أنه يصح أن يكون الموضع جر على تقدير الباء، ويقيس ذلك على قولهم: لاهِ أبوك[٢]، وهو ما أجازه من بعده الفراء[٣]، بل استحسنه، في حين نجد المبرد لا يجيز إلا النصب؛ لأن تقدير الجار عنده غير جائز[٤].

كذلك أجاز الفراء – ونُسب أيضا إلى الكسائي أن يكون الموضع رفع، على تقدير: والأمر أن هذه أمتكم[٥].

وأما النصب مع التخفيف فهي أيضًا محمولة على تقدير ضمير الشأن اسما لـ(أنْ) ثم تعرب كما أعربت (أنَّ) المفتوحة المشددة.

وبعد: فمن خلال ما سبق من تناول للآيات التي اختلفت قراءتها بين الفتح والكسر لهمزة (إن) يلحظ القارئ ما يأتي:

أن هذه القراءات كلها سبعية متواترة، ولم يختلف النحاة والمعربون في صحتها وقوتها.

---

(١) الكتاب لسيبويه» (٣/١٢٦، ١٢٧).

(٢) ينظر الكتاب لسيبويه (٣/ ١٢٨)

(٣) ينظر معاني القرآن (٢/ ١٦٨)

(٤) ينظر: المقتضب (٢/ ٣٤٧، ٣٤٨).

(٥) ينظر: معاني القرآن (٢/ ١٦٨) ونسبه إلى الكسائي أبو جعفر النحاس في إعراب القرآن (٣/ ١٢)

وأن الجامع للخلاف في هذه القراءات هو وجود الواو قبل (أنّ) لأنه إن لم توجد الواو فليس فيها إلا الكسر، كما هو الحال في آية (آل عمران: ٥١) وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾

حتى وجدنا أن قراءة أُبَيّ لآية مريم: ﴿إن الله ربي وربكم﴾ – بغير واو – كانت دليل ترجيح لقراءة الكسر؛ لتوافقهما معا، فنجد أن القراءة قد تتقوى بغيرها.

كذلك نجد أن العلماء لم يختلفوا حول تخريج قراءة الكسر، فهي في مواضعها في غير سورة الجن حملت على أن الواو استئنافية، وفي سورة الجن حملت على العطف على جملة القول (سمعنا قرآنا عجبا).

أما قراءة الفتح فاختلف تأويلها لأن الواو ستكون عاطفة ولتعدد الوجوه الجائزة في المعطوف عليه، فتعدد الموضع الإعرابي لجملة (أن) المؤولة بالمصدر بين النصب على المفعول لأجله أو الجر أو الرفع على كونها خبرا لمبتدأ محذوف.

وكذلك وجدنا أن ترجيح النحاة لوجه على وجه أحيانا يعود إلى ما رجح عندهم من قواعد، فمنع المبرد أن يكون موضع (أن) في قراءة الفتح في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ {مريم: ٣٦}. جرًّا بتقدير الجار لامتناع عمل الجار المحذوف، ومنع الزجاج عطف (أن) في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ تَعَٰلَىٰ جَدُّ رَبِّنَا مَا ٱتَّخَذَ صَٰحِبَةً وَلَا وَلَدًا﴾ على الضمير المجرور في قوله تعالى: ﴿فآمنا به﴾ لعدم تكرار حرف الجر عنده.

وأن المعنى في قراءة الكسر تام قبل (إن) وهي استئناف لمعنى جديد، أما قراءة الفتح فهي إشارة إلى أنها داخلة تحت المعنى السابق ومكملة له.

المبحث السادس: ظاهرة: الحرف الناسخ في (ويكأن) بين (أنَّ) و(كأن)

وقع خلاف بين العلماء حول إعراب جملة ﴿وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ﴾ وجملة ﴿وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَأَصۡبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوۡاْ مَكَانَهُۥ بِٱلۡأَمۡسِ يَقُولُونَ وَيۡكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ وَيَقۡدِرُۖ لَوۡلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا لَخَسَفَ بِنَاۖ وَيۡكَأَنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلۡكَٰفِرُونَ ﴾ [القصص: ٨٢]

لم يختلف القراء في قراءة هذه الآية، ولكن جاء خلافهم حول الوقف على لفظة (ويكأن) و(ويكأنه).

فوقف الكسائي على الياء (وي) وابتدأ بـ(كأن) أو (كأنه) فجعل اللفظ حرفين في المعنى(١).

وأبو عمرو وقف على الكاف (ويك) وبدأ بـ (أنّ) أو (أنه)، ونُقِل عنه أيضًا أنه وافق الكسائي فوقف على الياء (وي) وبدأ بـ(كأن) أو (كأنه)(٢).

كذلك وقف يعقوب على (ويك) ثم ابتدأ فقال: (أنه)(٣).

---

(١) جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٨١٨) وتحبير التيسير في القراءات العشر (ص٢٦٤)

(٢) ينظر جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٨١٨)

(٣) قال ابن جني: قراءة يعقوب: ﴿وَيْكَ﴾، يقف عليها، ثم يبتدئ فيقول: "أنه"، وكذلك الحرف الآخر مثله المحتسب (٢/ ١٥٥).

وأما نافع وابن كثير فيجعلانهما كلمة واحدة فيقفان على النون (ويكأن) ولا يفصلان[١].

وهذا الخلاف في الوقف جعل النحاة يختلفون في إعراب هذا اللفظ مما نتج عنه كذلك اختلاف في إعراب الجملة.

فالخليل وسيبويه قالا بأن هذا اللفظ مكون من كلمتين: (وي) وهي بمعنى التنبيه والتندم، و(كأن) وهي حرف تشبيه، قال سيبويه: "وسألت الخليل – رحمه الله تعالى – عن قوله: ﴿ويْكأنّه لا يُفلح﴾ وعن قوله تعالى جدّه: ﴿ويْكأن الله﴾ فزعم أنه (ويْ) مفصولةٌ من (كأن)، والمعنى وقع على أن القوم انتبهوا، فتكلموا على قدر علمهم، أو نُبّهوا فقيل لهم: أما يشبه أن يكون هذا عندكم هكذا"[٢].

ويستشهد سيبويه على الفصل بينهما بقول زيد بن عمرو بن نُفَيل:

سَالَتَانِى الطلاقَ أنْ رَأَتَانى .:. قَلَّ مالى، وقد جِئتُمانى بنُكرِ

وَيْ كأنْ مَن يَكُنْ له نشبٌ يُحب .:. بَبْ ومَن يَفْتَقِرْ يعِشْ عَيْشَ ضُرِّ[٣]

---

(١) جامع البيان في القراءات السبع (٢/ ٨١٩) تحبير التيسير في القراءات العشر (ص٢٦٤)

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ١٥٤).

(٣) المرجع السابق (٢/ ١٥٥) وأيدهما في ذلك السيرافي وابن جني يراجع: شرح كتاب سيبويه (٢/ ٤٨١) والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (٢/ ١٥٥) وابن مالك في شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٨٦) والبيتان من الخفيف لسعيد بن زيد ابن عمرو بن نفيل وينسبان كذلك لوالده زيد بن عمرو ينظر: البيان والتبيين (١/ ١٩٩) مع اختلاف في ترتيب البيتين، أخبار أبي القاسم الزجاجي (٣٤) =

وقد أشار الفراء إلى مذهبهما ولم يسمهما، واستحسنه في مجمله، وإن كان فضّل عليه غيره، فقد اعترض بأن العرب لم تفصل بين اللفظين في الكتابة، فقال: "وقد قَالَ آخرون: إن معنى (وَيْكَأَنَّ) أنّ (وَيْ) منفصلة من (كأنّ) كقولك للرجل: وَيْ، أمَا ترى ما بين يديك؟ فقال: وَيْ، ثُمَّ استأنف (كأن) يعني (كأن الله يبسط الرزق) وهي تعجّب، و(كأنّ) فِي مذهب الظن والعلم. فهذا وجه مستقيم. ولم تكتبها العرب منفصلة"(١).

وقد فصّل أبو حيان مذهب الخليل وسيبويه، فذكر أن (وي) اسم فعل بمعنى: أعجب، وذلك أن القوم ندموا فقالوا ذلك متندمين على ما سلف منهم(٢).

و(كأنّ) على هذا المذهب هي الحرف الناسخ، وهي هنا تفيد معنيين:

الأول: التشبيه صراحة، فقد أوقعوا التشبيه على ما في علمهم وعرفهم، أو أُوقع لهم ذلك، فقيل: وقولوا: كأن الله يبسط الزرق، أي: كأن الله يعطي الرزق من عنده بقدر منه – لا بعلم الشخص – وقوةٍ منه؛ لما يرى من تبدل حاله، وكذلك ﴿**وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ**﴾ أي: كأن الأمر لا يُفلح الكافرون، وكأنه قيل: أما يُشبه هذا الأمر أن يكون هكذا؟.

=

اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي (ص٢١٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٨٦) شرح التسهيل لابن مالك (٤/ ٨) خزانة الأدب للبغدادي (٦/ ٤١٠)

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣١٢)

(٢) ينظر البحر المحيط (٨/ ٣٢٩).

الثاني: ألا تفيد معنى التشبيه، بل المراد به التحقيق، أي: إن الله يبسط الرزق، وإن الأمر لا يُفلح الكافرون، فكما يدخلها معنى التعجب فكذلك يرجع إلى التحقيق عند هذه الكلمة(١).

ولم يرتض فريق من النحاة منهم أبو حيان وناظر الجيش والدماميني أن يكون الحرف الناسخ هو (كأن) بل جعلوه (أنّ) أما الكاف فجعلها أبو حيان حرف تشبيه، واتصلت بـ(أنَّ) لكثرة الاستعمال(٢).

وجعلها ناظر الجيش والدماميني حرف تعليل فقال ناظر الجيش: " وأجود من هذا أن تجعل الكاف من «كأن» في هذا الموضع كاف التّعليل المرادفة للّام ... وعلى هذا حمل قوله تعالى: ﴿وَيْكَأَنَّهُ لا يُفْلِحُ الْكافِرُونَ﴾ فقيل: معناه: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون"(٣).

وقد يعترض عليه بأن فيه تكلفًا، فما الداعي لتكلف التركيب، وما المانع أن تكون (كأن) كلها حرفا بسيطًا، فالأصل في الحروف البساطة، ولا يعدل إلى التركيب إلا إذا تعذر الحمل على البساطة، خاصة إذا وجدنا كلام أبي حيان – نفسه – في موضع آخر يجعلها حرفًا بسيطًا، وأنها قد تفيد التشبيه وقد تدل على التوكيد والتحقيق(٤).

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (٥/ ٢١)

(٢) ينظر: البحر المحيط (٨/ ٣٢٩)

(٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٢٩٣) وينظر لبدر الدين الدماميني: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد (٤/ ١٢)

(٤) ينظر: التذييل والتكميل (٥/ ٢١)

وذهب الأخفش إلى أن اللفظ مكون من (ويك) – التي بمعنى: أعجب، والكاف فيها للخطاب – و(أنّ)، فليس المعنى على التشبيه، بل على التقرير، فالمعنى: أعجب، كيف تعتقد أنك على الصواب مع كفرك؟ ألم تر أنه لا يفلح الكافرون؟[١].

ولم يرد صراحة في كلام الأخفش إعراب (أن) عنده، لكن النحاة نسبوا إليه أنها معمولة لأعلم مقدرة، جاء ذلك في كلام أبي حيان حيث يقول: "قال الأخفش: (أن) مفتوح بتقدير العلم، أي: أعلم أن الله"[٢].

وذهب يونس والكسائي وأبو حاتم وغيرهم إلى أن أصله (ويلك)، فحذفت اللام، فصارت (ويك) وعلى هذا فالكاف في موضع جر بالإضافة، وعلى هذا فالكلمة تدل على الدعاء بالحسرة والحزن، واختلف النقل عن موضع (أن) هنا فنقل عن الكسائي أنها معمولة لأعلم مقدرة، أو للام التعليل المقدرة، فالأصل ويلك، أعلم أنه لا يفلح الكافرون، أو ويلك لأنه لا يفلح الكافرون[٣].

---

(١) جاء رأي الأخفش في قوله: "وقال {وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ} المفسرون يفسرونها: "أَلَمْ تَرَ أَنَّ الله" معاني القرآن للأخفش (٢/ ٤٧٢) ونسبه إليه كذلك بعض المحققين منهم ناظر الجيش في: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٨/ ٣٨٧٩)، في حين ينسب إليه أبو حيان

(٢) البحر المحيط (٨/ ٣٢٩) وينظر كذلك شرح التصريح على التوضيح (٢/ ٢٨٣).

(٣) ينظر في نسبة هذا القول: الخصائص (٣/ ١٧٢) الكشاف (٣/ ٤٣٤) شرح المفصل لابن يعيش (٣/ ٩٢) التذييل والتكميل (٥/ ٢١) البحر المحيط (٨/ ٣٢٩) توضيح المقاصد (٣/ ١١٦٣).

ولعلنا نلحظ هنا أن مذهب الكسائي النحوي غير مذهبه في القراءة، فقد وقف في القراءة على (وي) مما يفهم منه أنها كلمة تعجب، وأن الكاف ليست مضافًا إليها، بل هي إما كاف التعليل داخلة على (أن) المصدرية، فيكون التقدير: أعجب لأنه لا يفلح الكافرون، وإما أن (كأن) كلها حرف تشبيه، وهذا الموقف من الكسائي راجع إلى أن القراءة ليست بالرأي، وإنما بالرواية.

وفي كلام الفراء ما يشير إلى هذا القول فجاء قوله: "وقوله: ﴿وَيْكَأَنَّ اللَّهَ﴾ فِي كلام العرب تقرير. كقول الرجل: أما ترى إلى صنع الله.

وأنشدني:

وَيْ كأنْ مَن يَكُنْ له نشبٌ يُحِ .:. بَبْ ومَن يَفْتَقِرْ يعِشْ عَيْشَ ضُرِّ

قَالَ الفراء: وأخبرني شيخ من أهل البصرة قَالَ: سمعت أعرابية تَقُولُ لزوجها: أين ابنك ويلك؟ فقال: ويكأنه وراء البيت. معناهُ: أما ترينه وراء البيت"(١).

ومع توافق الفراء مع الكسائي في التقدير ألا أنهما اختلفا حول العامل في (أن) ولعل هذا ما جعل النحاة ينقلون الخلاف في الإعراب – فيما سبق ونقلوه عن الكسائي – وربما يرجع ذلك إلى أن تعبيرهم بنسبة القول إلى الكسائي إنما يقصدون به مجموع الكوفيين.

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣١٢) ونسبه إليه كذلك الزمخشري في الكشاف (٣/ ٤٣٥) وأبو حيان ينظر البحر المحيط (٨/ ٣٢٩).

وقد ألمح الفراء إلى هذا الخلاف؛ إذ ذكر أن بعض النحاة جعل (أنَّ) المفتوحة متعلقة بفعل مقدر بـ(أعلم) واعترض عليه بأنه لم يعهد تقدير الفعل (أعلم) قبلها، يقول الفراء: "ولم نَجد العرب تُعمل الظن والعلم بإضمار مضمر فِي (أنّ). وذلك أَنَّهُ يبطل إِذَا كان بين الكلمتين أو في آخر الكلمة، فلمّا أضمره جرى مَجْرَى الترك، ألا ترى أَنَّهُ لا يَجوز فِي الابتداء أن تَقُولَ: يا هَذَا أنك قائم، ولا: يا هَذَا أن قمت تريد: علمت أو أعلم أو ظننت أو أظن"(١).

وإجمالًا ترى أن الجملة المنسوخة هنا إما معمولة لـ(أنَّ) التوكيدية وأما معمولة لـ(كأنَّ) التشبيهية.

فتقدر (أنّ) عند من يجعلها مركبة من (ويك) و(أنّ) وهذا محل اتفاق، حيث جاءت الكاف ضمير مخاطب اتصل بـ(وي) بعد حذف اللام، فهو في محل جر فالأصل: ويلك.

أو من يجعلها مركبة من (وي) و(كأن) على اعتبار أن (كأن) مكونة من كاف التشبيه و(أن) أو كاف التعليل و(أن).

وتقدر (كأن) هي الناسخة على تقدير من جعلها مركبة من (وي) و(كأن) مع عدم تركب (كأن).

(١) معاني القرآن للفراء (٢/ ٣١٢).

المبحث السابع: ظاهرة: (لكن) بين التشديد والتخفيف

وردت (لكن) في آيات كثيرة من القرآن الكريم(١)، وأكثر هذه الآيات جاءت فيها (ولكن) مقترنة بالواو(٢)، وقد تنوعت (ولكن) المقترنة بالواو بين التشديد والتخفيف(٣)، أما غير المقترنة بالواو فجاءت كلها مخففة وكلها جاء الاسم بعدها مرفوعًا.

وقد جاءت أكثر من قراءة في هذا الحرف، فقد اختلف القراء حول ستة مواضع بين التخفيف والتشديد وهي:

قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ ﴾ **[البقرة: ١٠٢]**

وقوله تعالى: ﴿ فَلَمۡ تَقۡتُلُوهُمۡ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ قَتَلَهُمۡ ﴾ **[الأنفال: ١٧]**

وقوله تعالى: ﴿ وَمَا رَمَيۡتَ إِذۡ رَمَيۡتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ ﴾ **[الأنفال:١٧]**

---

(١) عددتها فوصلت مائة وتسعة عشر موضعا.

(٢) فقد جاءت مقترنة بالواو في مائة وثلاثة عشر موضعًا، وغير مقترنة بالواو في ستة مواضع وجاءت غير المقترنة بالواو كلها مخففة والاسم بعدها مرفوع..

(٣) جاءت (ولكنَّ) الشديدة في ثلاثة وخمسين موضعًا كلها وقع بعدها الاسم منصوبًا على قراءة الجمهور وجاءت (ولكنْ) الخفيفة في اثنين وخمسين موضعًا ووقع بعدها الفعل، وجاءت في ثمانية مواضع خفيفة ووقع بعدها اسم منصوب على تقدير فعل ناصب له منها قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَٰذَا ٱلۡقُرۡءَانُ أَن يُفۡتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَلَٰكِن تَصۡدِيقَ ٱلَّذِي بَيۡنَ يَدَيۡهِ وَتَفۡصِيلَ ٱلۡكِتَٰبِ ﴾ [يونس: ٣٧] : وكذا قوله تعالى: ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذۡ نَادَيۡنَا وَلَٰكِن رَّحۡمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوۡمًا ﴾ [القصص: ٤٦] .

فقرأ ابن عامر وحمزة والكسائي وخلف في المواضع الثلاثة بتخفيف (لكن) ورفع الاسم بعدها، وقرأ الباقون بتشديد (لكن) ونصب الاسم بعدها[١].

وكذلك قوله تعالى:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـٔٗا وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ ﴾ **[يونس: ٤٤]**

فقرأ حمزة والكسائي وخلف (لكن) بالتخفيف ورفع (الناس) والباقون بالتشديد[٢].

وكذلك قوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنۡ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ ﴾ {البقرة:١٧٧}

وقوله تعالى: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰۗ ﴾ {البقرة: ١٨٩}

فجاءت قراءتان متواترتان في ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلۡبِرَّ ﴾ في الموضعين.

القراءة الأولى بتخفيف (لكنْ) ورفع (البرُّ) وهي قراءة نافع وابن عامر.

القراءة الثانية بتشديد (لكنَّ) ونصب (البرَّ) وهي قراءة الجمهور[٣].

---

(١) تنظر هذه القراءات في السبعة في القراءات (ص١٦٧) الحجة للقراء السبعة (٢/ ١٦٩) حجة القراءات (ص١٠٨) الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية (ص١٣٢) الكنز في القراءات العشر (٢/ ٤١٤)

(٢) تنظر هذه القراءة في السبعة في القراءات (ص١٦٧) الحجة للقراء السبعة (٢/ ١٦٩) حجة القراءات (ص١٠٨) الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية (ص١٣٢) الكنز في القراءات العشر (٢/ ٤١٤)

(٣) التيسير في القراءات السبع ت الشغدلي (ص: ٢٩١) الكنز في القراءات العشر (٢/ ٤١٤) شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص: ١٨٢) غيث النفع في القراءات السبع (ص: ١٠٠).

والخلاف هنا جاء في الحرف الناسخ (لكن) حيث جاء في القراءة الأولى بالتخفيف وإهماله مع رفع الاسم بعده.

ويكاد النحويون يجمعون على إهمال (لكن) المخففة؛ فلا تعمل النصب في الاسم، بل تبقى دالة على الاستدراك عاطفة، فالفراء يحكي أن ذلك هو طريق العرب في كلامهم، فيقول: " للعرب فِي (لكن) لغتان: تشديد النون وإسكانها. فمن شدّدها نصب بِهَا الاسماء، ولم يلها فَعَل ولا يَفْعَلُ. ومَنْ خفَّف نونها وأسكنها لم يعملها فى شيء: اسم ولا فعل، وَكَانَ الَّذِي يعمل فِي الاسم الَّذِي بعدها ما معه، ينصبه أو يرفعه أو يخفضه من ذَلِكَ قوله ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [يونس: ٤٤] ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال: ١٧] ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ﴾ [البقرة: ١٠٢] رُفِعت هَذِه الأحرف بالأفاعيل التي بعدها."(١).

ويؤكد هذا المعنى أبو علي الفارسي فيذكر ألا أحد من النحاة قد حكى النصب بالمخففة، فيقول: "ولم نعلم أحدا حكى النصب في (لكن) إذا خففت فيشبه أن النصب لم يجيء في هذا الحرف مخففا، ليكون ذلك دلالة على أن الأصل في هذه الحروف ألا تعمل إذا خفّفت لزوال اللفظ الذي به شابه الفعل في التخفيف، وأنّ من خفّف ذلك، فالوجه ألا يعمله"(٢).

ويؤكد ابن يعيش ذلك أيضًا فيقول: "ولا نعلمها أُعْملت مخفّفةً كما أعملتْ (إنْ) وذلك أنّ شبهها بالأفعال بزيادة لفظها على لفظ الفعل؛ فلذلك لمّا خُفّفت وأُسكن آخرها، بطل عملها، إلَّا أن معنى الاستدراك باقٍ على

(١) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٦٤) وقد شكلت الآيات بقراءة التخفيف.
(٢) الحجة للقراء السبعة (٢/ ١٧٠)

حاله. ولذلك دخلت في باب العطف، إذ كان حكمها أن تقع بين كلامين متغايرين، وهي في العطف كذلك"(١).

ولكن – مع ما سبق – نقل بعض النحاة عن يونس والأخفش جواز إعمال (لكنْ) مخففة، فتبقى حرف استدراك ونصب ولا تكون حرف عطف، فهي عندهما عاملة كما عملت (إنْ) و(أنْ) و(كأنْ) إذا خففت، فكما أنهما بالتخفيف لم يخرجا عما كانا عليه قبل، فكذلك (لكن). فإذا قلت: ما جاءني زيد لكن عمرو؛ كان (عمرو) خبرًا مرتفعا بـ(لكن) والاسم مضمر محذوف"(٢).

قال ابن يعيش: " وكان يونس يذهب إلى أنّها إذا خُفّفت لا يبطل عملها، ولا تكون حرف عطف، بل تكون عنده مثلَ (إنْ) و(أنْ) فكما أنّهما بالتخفيف لم يخرجا عمّا كانا عليه قبل التخفيف، فكذلك (لكِنْ)"(٣).

وقد ضعف النحاة هذا القول، لأنهم لم يجدوا شاهدًا من كلام العرب عليه يقول ابن مالك: "ولضعفها بمباينة لفظها لفظ الفعل لم يسمع من

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٦٢).

(٢) هذا الرأي فهمه النحاة من كلام الأخفش: "وقد زعموا أن بعضهم يقول: "إنْ زيداً لمنْطَلِقٌ" يعملها على المعنى وهي مثل ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ [الطارق: ٤] يقرأ بالنصب والرفع و "ما" زيادة للتوكيد، واللام زيادة للتوكيد وهي التي في قوله ﴿وَإِن كَانَ أَصْحَٰبُ ٱلْأَيْكَةِ لَظَٰلِمِينَ﴾ [الحجر: ٧٨] ولكنها إنما وقعت على الفعل حين خففت كما تقع (لكنْ) على الفعل إذا خففت. ألا ترى أنك تقول: لكن قد قال ذاك زيد" معانى القرآن للأخفش (١/ ١٢٠).

(٣) شرح المفصل لابن يعيش (٤/ ٥٦٢).

العرب إعمالها مع التخفيف وأجاز يونس والأخفش إعمالها قياسا على ما خفف من (إنّ) و(أنّ) و(كأنّ)، ورأيهما في ذلك ضعيف"(١).

وقراءة تشديد النون ونصب الاسم بعدها أقوى عند العلماء وإن كانت القراءة الأخرى سائغة؛ وذلك لوجود الواو؛ فقد جعل ابن الجزري وجود الواو قبل (لكن) فارقًا بين التشديد مع الإعمال والتخفيف مع الإهمال، فوجود الواو يقوي تشديد (لكن) وإعمالها وأن هذا هو المعهود في القرآن، وله شواهد كثيرة.

يقول ابن الجزري: "والتخفيف مع الإلغاء شائع سائغ، ولكن الإعمال مع الواو أشهر كقوله ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ [المنافقون: ٧] ولكنهم، ولكنا» وذلك بخلاف ما إذا لم ينسق نحو قوله تعالى: ﴿لَّٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِى ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ﴾ **[النساء: ١٦٢]** ﴿لَّٰكِنِ ٱللَّهُ يَشْهَدُ﴾ **[النساء: ١٦٦]**؛ لأنها إذا خففت حرف عطف[٢] والواو حرف عطف، وإنما أثبت حمزة والكسائي وخلف تخفيف هذه المواضع الأربعة لأنهم يجعلون (لكن) بمعنى (بل) اعتبارا بما وقع من نظائره من القرآن نحو ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ **[البقرة: ٥٧]** ونحو ذلك ﴿وَلَٰكِن كَانُواْ هُمُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ **[الزخرف: ٧٦]** أي: بل كانوا، ووجه مخالفة ابن عامر لهم في «ولكن الناس» أنه راعى

(١) شرح التسهيل لابن مالك (٢/ ٣٨) وراجع تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٣/ ١٣٦٦) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (١/ ٥١٨) شرح الأشمونى لألفية ابن مالك (١/ ٣٢٧)

(٢) لعله يقصد حرف استدراك أو حرف عطف سلب منه معنى العطف لدخول الواو

تشديد «إن الله لا يظلم الناس شيئا» وأما تخصيص «ولكن البر» بالتخفيف والرفع فلمجاورة «ليس البر»"[١].

وأكثر موضع دار فيه خلاف بين العلماء هو آية ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ وآية ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ في القراءتين على السواء.

فذهب فريق إلى أن المصدر ناب عن الاسم المشتق، والتقدير: ولكن البار من آمن، ذهب إلى ذلك الفراء وأبو عبيدة، حيث نظر الفراء بهذه الآية على حلول المصدر محل الاسم المشتق فكأن التقدير عنده: ولكن البار من آمن، يفهم ذلك من قوله: " وقوله: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ {التوبة: ١٩} ولم يقل: سُقَاة الحاجّ وعامري ... كمن آمن، فهذا مثل قوله: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ يكون المصدر يكفي من الاسماء، والأسماءُ من المصدر إِذَا كَانَ المعنى مستدلا عَلَيْهِ بِهما"[٢].

والمبرد يجيز هذا الوجه وإن جعله مرجوحًا حيث يقول: " قَوْله عز وَجل: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ﴾ الْوَجْه: وَلَكِن الْبر بر من آمن بِاللَّه وَيجوز أَن يوضع الْبر فى مَوضِع الْبَار على مَا ذكرت لَك"[٣].

وذهب فريق إلى تقدير اسم مشتق مضاف إلى (البر)، فالتقدير عندهم: ولكن صاحب البر من آمن، ذهب إلى ذلك المبرد فيما نسبه إليه

(١) شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص: ١٨٢)
(٢) معاني القرآن للفراء (١/ ٤٢٧) ينظر مجاز القرآن (١/ ٦٥)
(٣) المقتضب (٣/ ٢٣١) وراجع الكشاف للزمخشري (١/ ٢١٨).

ابن قتيبة حيث قال في تأويله تنظيره بهذه الآية: "قوله: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ ٱلْحَآجِّ وَعِمَارَةَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ كَمَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ﴾ أي: أجعلتم صاحب سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام، كمن آمن؟! ويكون يريد: أجعلتم سقاية الحاج كإيمان من آمن بالله وجهاده؟ كما قال: وَلكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وأجاز أبو العباس أن يكون الحذف من الأول على ما مضى، وهو لعمري جائز، إلا أن الوجه ما قدمنا ذكره"(١).

وذهب فريق إلى تقدير مصدر محذوف وقع موقع الخبر، فالتقدير: ولكن البِرّ بِرُّ من آمن، ذهب إلى ذلك سيبويه حيث يقول: "وقال عزّ وجلّ: ﴿ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ ﴾ {البقرة: ١٧٧}، وإنّما هو: ولكنّ البِرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخِر"(٢).

وكذلك الزجاج في أحد قوليه؛ فقد أجاز وجهين في المسألة الثاني والثالث، فيقول: "المعنى: ولكن ذا البر من آمن بالله، ويجوز أن تكون: ولكن البر بر من آمن بالله"(٣).

وكذلك ابن جني في أحد قوليه مرجحا لهذا القول عن الآخر، معللا ذلك بأن حذف المضاف من الثاني أقوى من حذفه مع الأول، يفهم هذا من قوله في آية شبيهة بهذه الآية: "ومثله في تقدير حذف المضاف من جهتين أيَّ الجهتين شئت قول الله "سبحانه": ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾ البقرة: ١٨٩ إن

(١) تأويل مشكل القرآن (ص: ١٣٣)
(٢) الكتاب لسيبويه (١/ ٢١٢)
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ٢٤٦)

شئت كان على تقدير: ولكنّ البِرَّ بِرُّ من اتقى، وإن شئت كان تقديره: ولكنّ ذا البِرِّ من اتقى.

والتقدير الأول في هذا أجود عندنا؛ وذلك أن تقديره حذف المضاف من الخبر، أعني: برُّ من اتقى، والخبر أولى بذلك من المبتدأ؛ وذلك أن حذف المضاف ضرب من التوسع. والتوسعُ آخرُ الكلام أولى به من أوله، كما أن الحذف والبدل كلما تأخر كان أمثل؛ من حيث كانت الصدور أولى بالحقائق من الأعجاز وهذا واضح، ولذلك اعتمده عندنا صاحب الكتاب فحمله على أن التقدير: ولكنّ البِرَّ بِرُّ من اتقى"(١).

وابن يعيش وابن مالك ممن أيدوا ذلك وجعلاه راجحا على غيره، قال ابن يعيش: "تقديره: برُّ مَن، وإن شئت؛ كان تقديرُه: ولكن ذا البر من اتقى، فلا بد من حذفِ المضاف؛ لأن البر حَدَثٌ، و(من اتقى) جُثَّةٌ، فلا يصح أن يكون خبرًا عنه؛ لأنّ الخبر إذا كان مفردًا، كان هو الأول، أو منزَّلًا منزلته؛ فلذلك حُمل على حذفِ المضاف. والأول أشبهُ؛ لأن حذفَ المضاف ضربٌ من الاتساع، والخبرُ أَوْلى بالاتساع من المبتدأ؛ لأن الاتساع بالأعجاز أَوْلى منه بالصُّدور"(٢).

---

(١) المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (٢/ ٢١٧) وراجع الخصائص (٢/ ٣٦٤) وقد رجحه كذلك ابن هشام بالعلة ذاتها فقال في مغني اللبيب (ص: ٨١٣): "إذا احتاج الكلام إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني أولى نحو {الحج أشهر} ونحو {ولكن البر من آمن} فيكون التقدير الحج حج أشهر والبر بر من آمن".

(٢) شرح المفصل (٢/ ١٩٢) ويراجع شرح التسهيل لابن مالك (١/ ٣٠٥) والمقاصد الشافية للشاطبي (٤/ ١٤٤)

والوجوه الثلاثة جائزة ومستحسنة عند كثير من العلماء فكما رأينا فيما سبق إجازة بعضهم وجهين في الآية نجد كذلك من يجيز الوجوه الثلاثة، من هؤلاء مكي بن أبي طالب والزمخشري والعكبري حيث يقول مكي: "قَوْله **{وَلَكِن الْبر من آمن بِاللَّه}** الْبر بِمَعْنى الْبَار أَو بِمَعْنى الْبر فَهُوَ من فِي الْمَعْنى وَقيل التَّقْدِير: وَلَكِن البربر من آمن بِاللَّه ثمَّ حذف الْمُضَاف وَالْبر الأول هُوَ الثَّانِي وَقيل التَّقْدِير: وَلَكِن ذَا الْبر من آمن، ثمَّ حذف الْمُضَاف أيضا وَمن شدد النُّون من (لَكِنَّ) نصب (الْبرَّ) والتقديرات على حَالهَا وَإِنَّمَا احْتِيجَ إِلَى هَذِه التقديرات ليَصِح أَن يكون الِابْتِدَاء هُوَ الْخَبَر؛ إِذْ الجثث لَا تكون خَبرا عَن المصادر وَلَا المصادر خَبرا عَنْهَا"[1].

وأما بقية الآيات الأخرى التي جاءت فيها القراءة بالتخفيف أو التشديد فلا يختلف التخريج والإعراب لهذه القراءات عما سبق.

ولكن تجدر الإشارة هنا إلى أن العلماء قد تنوعت عندهم علة لجوء هؤلاء القراء إلى التخفيف، مخالفين ما اشتهر عن العلماء بأن (لكن) إذا وقعت بعد الواو وجاء بعدها الاسم فالكثير فيها التشديد، وإذا لم تسبق فالكثير فيها التخفيف، فقد علل ابن الجزري لجوء من خفف إلى ذلك حملًا لـ(لكن) على معنى (بل) فيقول: "وإنما أثبت حمزة والكسائي وخلف تخفيف هذه المواضع الأربعة؛ لأنهم يجعلون (لكن) بمعنى (بل) اعتبارا بما وقع من

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي (١/ ١١٨) وينظر الكشاف للزمخشري (١/ ٢١٨) والتبيان في إعراب القرآن (١/ ١٤٣).

نظائره من القرآن نحو: ﴿وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓاْ أَنفُسَهُمۡ يَظۡلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥٧]"[١].

في حين وجد ابن خالويه علة أخرى بأن (لكنَّ) إنما أعملت لشبهها بالفعل، فلما خففت لم تعد مشابهة للفعل فبطل عملها، والحجة لمن خفف ورفع: أنّ «لكن» وأخواتها إنما عملن لشبههنّ بالفعل لفظا ومعنى، فإذا زال اللفظ زال العمل، والدليل على ذلك أنّ «لكن» إذا خففت وليها الاسم والفعل، وكل حرف كان كذلك ابتدئ ما بعده. والحجّة لمن شدّد ونصب أنه أتى بلفظ الحرف على أصله. والمعنى فيه شدّد أو خفّف: الاستدراك بعد النفي"[٢].

ويتفق الفارسي مع ابن خالويه في أن مشابهة الفعل هي المعيار الحاكم هنا في العمل، وأن التخفيف أبعد الحرف عن شبهه بالفعل فأهمل، ولكنه أضاف ملمحًا آخر، وهو: أن هذه الأحرف (إنّ) و(أنّ) و(لكنّ) الأصل فيها ألا تعمل، ولكنها عملت مشددة لشبه الفعل، فلما خففت (لكن) رجعت إلى أصلها بعدم العمل، وأن الأصل في أختيها (إنّ) و(أنّ) ألا تعمل كذلك، يقول الفارسي: "النصب لم يجيء في هذا الحرف (لكن) مخففا، ليكون ذلك دلالة على أن الأصل في هذه الحروف ألا تعمل إذا خفّفت لزوال اللفظ الذي به شابه الفعل في التخفيف"[٣].

(١) شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص١٨٢).
(٢) الحجة في القراءات السبع (ص٨٦)
(٣) الحجة للقراء السبعة (٢/ ١٧٠)

المبحث الثامن: ظاهرة: (لا) بين نفي الجنس ونفي الوحدة

جاءت (لا) النافية الداخلة على الجملة الاسمية في آيات كثيرة من القرآن الكريم، وقد تنازع موضع الاسم الواقع بعدها الرفع والفتح، فقد شاع في كثير من الآيات أكثر من قراءة، اعتمدت أحد الوجهين دون الآخر، وبعض الآيات جاءت بوجه واحد عند القراء، فتلك الآيات التي جاءت بوجه واحد قد اتفق القراء كلهم على أحد وجهي الرفع أو الفتح.

والناظر فيما ورد من آيات تصدرتها (لا) أن أكثرها جاء بوجه واحد في القراءة، وبعضها جاء بوجهين، ونلحظ أن المعيار الحاكم من ناحية المعنى هو الدلالة على شمولية النفي من عدمه.

وإذا كانت القراءة سنة متبعة، وأن المعنى تابع للوجه الذي جاءت عليه القراءة، إلا أننا نلحظ أن المعنى قد روعي في هذه القراءات، سواء تنوعت أم التزمت وجها واحدًا.

فنجد آيات جاءت بالفتح [1] فقط، وعددها (ثلاث وأربعون) آية: منها قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ {البقرة: ٢} وحيثما جاءت في القرآن الكريم،

---

(١) (لا) هنا تكون للتبرئة وهي النافية للجنس العاملة عمل (إنَّ) وقد حصرها بعض المحققين في القرآن فقال: "لا التي للتبرئة. وأفرادها الدائرة في القرآن ثلاثة وأربعون {وذلك على نهج القراء السبعة).

وهي "لا ريب"، "لا علم"، "لا شية"، "لا جناح، لا عدوان، فلا رفث، ولا فسوق، ولا جدال، لا طاقة، لا خلاق، لا غالب، لا خير، فلا كاشف، لا مبدل، لا شريك، فلا هادي، لا ملجأ، لا تبديل، فلا راد، لا جرم، لا عاصم، فلا كيل، لا تثريب، لا مرد، لا معقب، لا قوة، لا مساس، لا عوج، فلا كفران، لا برهان، لا بشرى، لا =

يقول أبو منصور: "اتفق القراء على نصب (لَا رَيْبَ) وجائز في العربية أن تقول: لَا رَيْبٌ فيه، ولكن لا يجوز القراءة بها، لأن القراءة سنة مُتبَعة"(١).

ومردُّ التزام القراء – مع كونه سنّة متبعة – أن (لا ريب فيه) أينما وقعت جاءت لنفي الريب عن الكتاب الكريم، ومجيء الاسم الواقع بعد (لا) مفتوحًا في (ريب) يشعر بأن معنى شيوع الجنس هنا ألزم القراء هذا الوجه، فالنفي موجه لكل أفراد الجنس، لذا ناسب أن تكون (لا) نافية للجنس عاملة عمل (إنّ) لأن معنى شمول الجنس حاصل هنا، وغير متأكد في الرفع، ومما يؤكد ذلك أنه يحسن الرفع فيما لو عطف على (لا) مثلها، يقول العكبري: "و(ريب) مبني؛ لأنه ركب مع (لا) وصير بمنزلة (خمسة عشر) وعلة بنائه تضمنه معنى (من)؛ إذ التقدير: لا من ريب، واحتيج إلى تقدير (من) لتدل (لا) على نفي الجنس، ألا ترى أنك تقول: لا رجلَ في الدار، فتنفي الواحد وما زاد عليه، فإذا قلت: لا رجلٌ في الدار، فرفعت ونونَّت، نفيت الواحد ولم تنف ما زاد عليه؛ إذ يجوز أن يكون فيها اثنان أو أكثر"(٢).

والذي يؤكد أن المعنى معيار حاكم في اعتماد الوجه الإعرابي لدى القراء أن القراء العشرة اختلفوا في (رفث) وفي (فسوق) بين الرفع والفتح، ولم

=

ضير، لا قِبَل، لا مقام، فلا فوت، فلا ممسك، فلا مرسل، فلا صريخ، لا ظلم، لا حجة، لا مولى، فلا ناصر، لا وزر".

وليس منها "لا خوف" ونحوه من المنون المرفوع؛ لأن في المنون المرفوع خلافا بين النحويين في كونه تبرئة أو شبها لليس. ينظر «إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر» (ص٥٩) حاشية (٣).

(١) معاني القراءات للأزهري (١/ ١٢٢).

(٢) التبيان في إعراب القرآن (١/ ١٥)

يختلفوا في (جدال)، فكلهم فتحوها إلا أبا جعفر[1] في قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ البقرة: ١٩٧

فقرأ ابن كثيرٍ وأبو عمرو ويعقوب: (فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ) رفعًا بالتنوين. وقرأ الباقون نصبا غير منون، على التبرئة، واتفقوا كلهم على نصب اللام من قوله: (وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ)[2].

وما هذا إلا إشارة إلى تحريم كل جدال أو ما أشعر به مهما قلّ أو كثر، بخلاف الرفث والفسوق فقد يتجاوز عن بعضه في بعض أحوال الحج، يشير إلى ذلك ابن خالويه حيث يقول: "الحجة لمن رفع (الرفث) وهو: الجماع، و(الفسوق) وهو: الخروج عن الحدّ: أنهما قد يكونان في حال من أحوال الحجّ، فجعل (لا) بمعنى (ليس) فيهما، ونصب الجدال في الحج

(١) قرأ بالرفع في الألفاظ الثلاثة أبو جعفر المدني من العشر، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو ويعقوب {فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ} بالرفع فيهما {وَلَا جِدَالَ} بالنصب، وقرأ الباقون {فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ} ثلاثتها بالنصب، وكذلك قرأ الحسن من القراء الأربعة بعد العشر، ينظر المبسوط في القراءات العشر» (ص١٤٥) وإتحاف فضلاء البشر (ص١٧٦).

(٢) تنظر القراءتان في السبعة لابن مجاهد (ص١٨٠) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه (ص٩٤) الحجة للقراء السبعة للفارسي (٢/ ٢٨٦) حجة القراءات (ص١٢٩) الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية (ص١٣٨) معاني القراءات للأزهري (١/ ١٩٦) الكنز في القراءات العشر (٢/ ٤٢٣) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢١١).

على التبرئة؛ لأنه يريد به. المراء والشك في تأخيره وتقديمه على ما كانت العرب تعرفه من أفعالها"(١).

كذلك جاء اتفاقهم في الفتح في قوله تعالى: ﴿فَلَا صَرِيخَ لَهُمْ وَلَا هُمْ يُنقَذُونَ﴾ {يس: ٤٣} لا خلاف في نصبه، وإن كان بعده معطوفا عليه موضعه رفع"(٢).

ومما اتفقوا فيه على الرفع كلمة (خوف) في قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ {البقرة: ٦٢} (٣).

<u>أما الآيات التي اختلفوا فيها</u> – والتي بلغت بالمكرر (ثلاث عشرة آية) وبغير المكرر (ست آيات) و(سبع كلمات)– فقوله تعالى: ﴿فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة: ٣٨(١).

---

(١) الحجة في القراءات السبع (ص٩٤) وهذا المعنى أكده الأزهري في معاني القراءات(١/ ١٩٦).

(٢) شرح طيبة النشر لابن الجزري (ص١٧٢).

(٣) لم يختلف القراء حول الرفع هنا وإنما اختلفوا في التنوين، فقرأ الجمهور: وَلا خَوْفٌ، بالرفع والتنوين. وقرأ الحسن: وَلَا خَوْفُ، بالرفع من غير تنوين، مع أنهم اختلفوا حول (خوف) في قوله تعالى: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ فقرأ قتادة والحسن وأبو السَّمَّال ويَعْقُوب (فلا خوفَ) بالفتح ينظر: الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها (ص٤٨٣) إعراب القراءات السبع وعللها ت العثيمين (١/ ٢٣٧) الكنز في القراءات العشر (٢/ ٤٠٧) البحر المحيط في التفسير (١/ ٣٩١).

وقوله تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُۥٓ أَجْرُهُۥ عِندَ رَبِّهِۦ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ البقرة: ١١٢ (٢).

وقوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِى ٱلْحَجِّ﴾ البقرة: ١٩٧

وقوله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ ۗ وَٱلْكَٰفِرُونَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ البقرة: ٢٥٤

وقوله تعالى: ﴿مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ﴾ إبراهيم: ٣١

وقوله تعالى: ﴿يَتَنَٰزَعُونَ فِيهَا كَأْسًا لَّا لَغْوٌ فِيهَا وَلَا تَأْثِيمٌ﴾ الطور: ٢٣

فقرأ يعقوب لا خوف عليهم حيث وقعت(٣) بفتح الفاء وحذف التنوين، وافقه الحسن، وعن ابن محيصن بالرفع بلا تنوين تخفيفا، وقرأ الباقون بالرفع والتنوين، وقرأ أبو جعفر وابن كثير، والبصريان ﴿فلا رفث ولا فسوق﴾ بالرفع والتنوين، وافقهم ابن محيصن واليزيدي والحسن، كذلك قرأ أبو جعفر ﴿ولا جدال﴾ ووافقه الحسن.

=

(١) جاء فلا خوف في خمسة مواضع (البقرة: ٣٨) (المائدة ٦٩) (الأنعام: ٤٨) (الأعراف: ٣٥) (الأحقاف: ١٣)

(٢) جاء ولا خوف في خمسة مواضع كلها في البقرة اتفقوا في الموضع الأول (البقرة: ٦٢) واختلفوا في المواضع الأربعة الأخرى (البقرة: ١١٢) (البقرة: ٢٦٢) (البقرة: ٢٧٤) (البقرة: ٢٧٧)

(٣) إلا ما سبق من اتفاقهم في قوله تعالى: ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ {البقرة: ٦٢}

وقرأ الباقون الثلاثة بالفتح من غير التنوين. وكذا قرأ ابن كثير، والبصريان ﴿لا بيع، ولا خلة، ولا شفاعة﴾ في البقرة ﴿لا بيع، ولا خلال﴾ في إبراهيم و﴿لا لغو، ولا تأثيم﴾ في الطور.

وقرأ الباقون بالرفع والتنوين في الكلمات السبع(١).

ومجمل خلافهم هو الرفع مع التنوين، والرفع بلا تنوين، والفتح بلا تنوين.

أما الرفع مع التنوين فـ(لا) عاملة عمل (ليس) وكذلك الرفع بلا تنوين؛ فحذف التنوين للتخفيف، وأما الفتح بلا تنوين فـ(لا) عاملة عمل (إن).

(لا) العاملة عند النحاة:

جاءت (لا) النافية في اللغة على وجهين في الإعراب **مهملة وعاملة.**

والإهمال هو الأكثر والأصل في اللغة؛ لعدم اختصاصها بقبيل دون آخر في الكلام، فقد دخلت على الفعل المضارع كثيرا نحو: لا يستوي الخبيث والطيب.

وعلى الماضي قليلًا نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا صَدَّقَ وَلَا صَلَّىٰ﴾ {القيامة: ٣١} .

وعلى الاسم المعرفة نحو: لا زيدٌ في الدار ولا عليّ.

وعلى الاسم النكرة نحو: لا رجلٌ أفضلُ منك.

والعاملة نوعان: ما عملت عمل (إنَّ) وما عملت عمل (ليس):

(١) النشر في القراءات العشر (٢/ ٢١١) إتحاف فضلاء البشر (ص١٧٦)

ولم يكن إعمال **(لا)** عمل **(إنّ)** وعمل **(ليس)** متساويين كثرة وقلة، حيث كان إعمالها عمل (إنّ) محل اتفاق بين النحاة، ما دام الاسم نكرة متصلة بها، فقد ورد بكثرة في القرآن الكريم وشواهد العربية.

يقول ابن جني: "اعْلَم أَن (لَا) تنصب النكرَة بِغَيْر تَنْوِين مَا دَامَت تَلِيهَا وتبنى مَعهَا على الْفَتْح كـ (خمسةَ عشرَ) تَقول: لَا رجلَ فِي الدَّار، وَلَا غلامَ لَك"(١).

وقال ابن يعيش: "واعلم أنّ (لا) النافيةَ على ضربَيْن: عاملةٌ وغيرُ عاملة. فالعاملةُ التي تنفي على جهةِ استغراقِ الجنس؛ لأنها جوابُ: "ما كان" على طريقةِ: "هل من رجلٍ في الدار"؟ ... فهذه التي لاستغراقِ الجنس عاملةٌ النصبَ فيما بعدها من النكرات المفردةِ، ومبنيةٌ معها بناء (خمسةَ عشرَ)، وإنّما استحقّت أن تكون عاملةَ لشَبَهها بـ(إنَّ) الناصبة للأسماء. ووَجْهُ الشَّبَه بينهما أنها داخلةٌ على المبتدأ والخبر كما أن (إنَّ) كذلك، وأنّها نَقِيضةُ (إنَّ) لأن (لا) للنفي و(إنَّ) للإيجاب، وحَقّ النقيض أن يُخْرَج على حَد نقيضه من الإعراب"(٢).

ولم يكن خلافهم مع (لا) النافية للجنس حول العمل، بل جاء خلافهم حول إعراب اسمها إذا وقع مفردا، هل هو مبني على ما ينصب به، كما قال البصريون؟ أم هو معرب منصوب بغير تنوين، كما يقول الكوفيون؟

(١) اللمع في العربية لابن جني (ص٤٤).
(٢) شرح المفصل لابن يعيش (١/ ٢٦٣)

يقول العكبري: "(لا) إذا دخلت على المُفرد لنفي الجنس كان الاسم بعدها مبنياً في ظاهر قول البَصريين، ومنهم من قال هو معربٌ، وبه قال الكوفيون"[(١)].

أما إذا كان غير مفرد فهو معرب منصوب عند الجميع.

<u>أما إعمالها عمل (ليس) فمحل خلاف بين العلماء</u>.

فجمهور النحاة أجازوا إعمال (لا) عمل (ليس) واشترطوا أن يكون الاسم نكرة، نحو: لا رجلٌ أفضلَ منك.

فسيبويه يجيز ذلك وإن كان قليلا في الكلام بشرط أن يكون اسمها نكرة، يقول سيبويه: "فمما لا يتغير عن حاله قبل أن تدخل عليه (لا) قولُ الله عز وجل ذكره: ﴿ لَاخَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَاهُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ {يونس: ٦٢}. وقال الشاعر الراعي:

وما صرَمْتُكِ حتّى قلتِ مُعلنةً ... لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جملُ[(٢)]

وقد جُعلت – وليس ذلك بالأكثر – بمنزلة ليس.

---

(١) التبيين عن مذاهب النحويين (ص٣٦٢)

(٢) البيت من البسيط، للراعي النميري ديوانه (١٨٧) وقبله:

أمَّلْتُ خَيْرَكِ هل تأتي مواعدُهُ ... فاليومَ قصَّر عن تِلقائِكِ الأمَلُ

ينظر: نهاية الأرب في فنون الأدب (٣/ ٥٩) المستقصى في أمثال العرب (٢/ ٢٦٧) شرح لامية العجم للدميري (ص١٩) المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية للعيني (٢/ ٧٩٥)

وإن جعلتها بمنزلة (ليس) كانت حالُها كحال لا، في أنها في موضع ابتداء وأنها لا تعمل في معرفة. فمن ذلك قول سعد بن مالك:

مَن صَدَّ عن نيرانِها ... فأنا ابنُ قيسٍ لا بَراحُ[1]

واعلم أن المعارف لا تجرى مجرى النكرة في هذا الباب، لأن لا لا تعمل في معرفة أبدا"[2].

وأيده كثير من النحاة ومما استشهدوا به قول الشاعر:

«تَعَزَّ فَلَا شَيْءٌ عَلَى الأَرْضِ بَاقِيًا ... وَلَا وَزَرٌ مِمَّا قَضَى اللهُ وَاقِيَا» [3]

بل وجدنا بعض النحاة يتوسع في جواز إعمالها فيجيز إعمالها في المعرفة، إذا كانت المعرفة، فابن الشجري يقول: "إن مجيء مرفوع (لا) منكورا في الشعر القديم هو الأعرف ... ومرّ بي بيت للنابغة الجعدىّ، فيه مرفوع (لا) معرفة، وهو:

وحلَّتْ سَوَادَ القلب لا أَنَا مبتَغٍ ... سِواهَا وَلَا في حبِّها مُتَرَاخِيا [4]

---

(١) البيت من مجزوء الكامل، وهو من قصيدة أولها:

يا بؤس للحرب التي.:. وضعت أراهط فاستراحوا

ينظر: شرح حماسة أبي تمام للفارسي (٢/ ٢٦٦) أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣١) خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب للبغدادي (١/ ٤٦٧).

(٢) الكتاب لسيبويه (٢/ ٢٩٥).

(٣) من الطويل مجهول القائل، ينظر: اللمحة في شرح الملحة (١/ ٤٨٥) تخليص الشواهد (ص٢٩٤) توضيح المقاصد (١/ ٥١٠) شرح أبيات مغني اللبيب (٤/ ٣٧٧)

(٤) من الطويل ديوانه ١٨٦ وقد رواه ابن الشجري بالروايتين (مبتغ) و(باغيا) والثانية رواية الديوان وهي الأشهر في كتب النحو ينظر البيت في الحماسة =

ووجدت بعد انقضاء هذه الأمالي، في كتاب عتيق يتضمّن المختار من شعر الجعديّ:

..... لا أنا باغيا .:. سواها.....

فهذه الرواية تكفيك تكلّف الكلام على (مبتغ)"[١].

فقوله نهاية كلامه عن رواية (لا أنا باغيا سواها): فهذه الرواية تكفيك تكلّف الكلام على (مبتغ) يؤكد أنه يؤيد مجيء اسم (لا) العاملة عمل (ليس) معرفة وهو وإن كان قليلا إلا أنه يجوز القياس عليه.

كذلك نرى ابن مالك مع حكمه بشذوذ ذلك إلا أنه أجاز القياس عليه، حتى إنه جاء ببيت المتنبي الذي حذا به حذو النابغة الجعدي الذي أعملها في المعرفة، قال ابن مالك: "وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي رضي الله عنه:

بَدَت فعلَ ذي وُدٍّ فلما تبعتُها ... تولّت وخلَّت حاجتي في فؤاديا
وحلَّتْ سَوَادَ القلب لا أَنَا بَاغِيًا ... سِواهَا وَلَا في حبِّها مُتَرَاخِيا

... والقياس على هذا شائع عندي"[٢].

<u>وقد منع إعمالها فريق من النحاة</u> وقد تعللوا لذلك بعدم صحة أي شواهد عندهم ظهر فيها الرفع والنصب بعد (لا)[٣] فمن هؤلاء الأخفش،

=

البصرية (٢/ ١٧٨) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤١) ارتشاف الضرب (٣/ ١٢٠٩) توضيح المقاصد (١/ ٥١١).

(١) أمالي ابن الشجري (١/ ٤٣١ – ٤٣٣) .

(٢) شرح التسهيل لابن مالك» (١/ ٣٧٧)

(٣) جاء في التذييل والتكميل (٤/ ٢٨٢): "وزعم بعضهم أنه لم يسمع النصب في خبر "لا" ملفوظاً به. وليس كذلك، بل سمع إعمالها عمل "ليس" ونصب الخبر، لكنه في غاية الشذوذ والقلة، قال:

تعز، فلا شيء على الأرض باقيا ... ولا وزر مما قضى الله واقيا".

حيث يقول: "وقد قال قوم ﴿فَلَا رَفَثٌ وَلَا فُسُوقٌ وَلَا جِدَالٌ فِي الْحَجِّ﴾ فرفعوه كله، وذلك أنه قد يكون هذا المنصوب كله مرفوعاً في بعض كلام العرب. قال الشاعر:

وما صرمتُكِ حتى قلتِ معلنةً .:. لا ناقةٌ ليَ في هذا ولا جَمَل

وهذا جواب لقوله "هل فيه رفثٌ أو فسوقٌ" فقد رفع الأسماء بالابتداء وجعل لها خبراً، فلذلك يكون جوابه رفعاً"[1].

كما نقل عنه النحاة أنه أعرب الطرفين بعد (لا) مبتدأ وخبرا، ينقل أبو إسحاق الشاطبي ذلك فيقول: " أما الأخفش فعنده أنها في القياس لا تعمل شيئا –يعنى لا– لأنها حرف وليست بفعل، فالمرفوع بعدها مبتدأ، والمنصوب على الظرف، والمبتدأ يُقدِّر له خبرا، والظرف لا يقدّر له شيئًا، إلا ما يتعلق به الظرفُ. وكذلك يقول في (لا) دون تاءٍ، فارفع بعدها على الابتداء، والنصب على إضمار فِعْلٍ. وهذا كلُّه بناءً على أن خبرها لا يجتمع مع المبتدأ الذي يقع اسمًا لها؛ فإن القدماء لم يحكُوا إظهارهما معًا بعد (لا) ولا بعد (لات)"[2].

وأيد ابن السراج هذا القول فقال: "فإن دخلت "لا" على ما عمل بعضه في بعض من معرفة أو نكرة لم تعمل هي شيئًا إنما تفتح الاسم الذي يليها إذا كانت قد نفت ما لم يوجبه موجب. فأما إذا دخلت على كلام قد أوجبه موجب فإنها لا تعمل شيئًا"[3].

---

(١) معاني القرآن للأخفش (١/ ٢٥)

(٢) المقاصد الشافية (٢/ ٢٤٤)

(٣) الأصول في النحو (١/ ٣٧٩)

وذهب فريق ثالث إلى جواز إعمالها وإهمالها:

قال بهذا الزجاج حيث أجاز الوجهين في رفع (عدوان) لو فُرِض جوازه في قوله تعالى: ﴿قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَ ۖ أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَانَ عَلَيَّ ۖ﴾ {القصص: ٢٨} فقال: "«ولو قُرِئَتْ ﴿فَلَا عُدْوَانٌ علي﴾ لجاز من جهتين، إحْداهما أَنْ تَكونَ (لا) رافعة كَلَيْسَ، كما قال الشاعرِ:

مَن صَدَّ عن نِيرانِها. . . فأنا ابن قيس لَا بَراحُ

ويجوز أن يكون " عُدْوَانُ " رَفْعاً بالابتداء و" عَلَيَّ " الخبرُ، و" لا " نافية غير عَامِلةٍ، كما تقول لَا زَيْدٌ أَخُوكَ وَلَا عَمْرو"[(١)].

ونسب أبو إسحاق الشاطبي هذا القول كذلك إلى ابن السراج فقال: "وما قاله {أي المصنف الذي توسع في جواز إعمال (لا) عمل ليس} صريحٌ في مخالفته لأبي الحسن القائل بأنّ (لا) غيرُ عاملة. نصّ على ذلك في (لات). وحُمِل عليه في (لا) دون تاءٍ، وللزجاج وابن السّراج القائلين بجواز الإعمال وعَدَمه إذا توفّرت الشروط"[(٢)].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه (٤/ ١٤٢) وقد نسب بعض النحاة إليه أنه قال بإعمالها في الاسم وحده وأن الخبر باق على حاله خبرا للمبتدأ يقول أبو حيان في التذييل والتكميل (٤/ ٢٨١): "بعض النحويين زعم أن (لا) أجريت مجرى (ليس) في رفع الاسم خاصة، لا في نصب الخبر، وهو مذهب الزجاج، ذهب إلى أنها ترفع الاسم، ولا تعمل في الخبر شيئاً، وهي مع الاسم الذي عملت فيه الرفع في موضع رفع بالابتداء، حكي ذلك عنه ابن ولآد".

(٢) ينظر المقاصد الشافية (٢/ ٢٤٤).

وقد سبق كلام ابن السراج وأنه يمنع (لا) من عمل الرفع، والدليل على ذلك كذلك أنه عندما عرض بطلان عملها عمل ليس إذا فصل بينهما ذكر أن ذلك عند من قال بإعمالها، فقال: "(لا) لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبةً، ومعنى قولي: رافعةً إذا أعملت عملَ (ليسَ) تقول: لا أحدٌ أفضلَ منكَ في قولِ مَنْ جعلهَا كـ(ليس)"[1].

فهو يحكي قول أجازه، وهذا يفهم منه أنه لا يرجحه.

وإجمالا وبالنظر إلى هذه الأقوال نجد أن سبب الخلاف في إعمالها عمل (ليس) هو عدم تأكد مجيء هذا العمل في القرآن الكريم أو موثوق الشعر أو النثر العربي عند من منعها يؤكد ذلك ابن هشام فيقول: "و(لا) هَذِه تخَالف (لَيْسَ) من ثَلَاث جِهَات

إِحْدَاهَا: أَن عَملهَا قَلِيل حَتَّى ادعِي أَنه لَيْسَ بموجود.

الثَّانِيَة: أَن ذكر خَبَرهَا قَلِيل حَتَّى إِن الزّجاج لم يظفر بِهِ فَادّعى أَنَّهَا تعْمل فِي الِاسْم خَاصَّة وَأَن خَبَرهَا مَرْفُوع....

الثَّالِثَة: أَنَّهَا لَا تعْمل إِلَّا فِي النكرات"[2].

وإذا قارنا بين اتفاق العلماء على إعمال (لا) عمل (إن) ودلالة المعنى مع هذا الوجه ـ وبين اختلافهم حول إعمالها عمل (ليس) ودلالة المعنى معه نجد أن ظهور أثر الأداة (لا) هنا العاملة عمل (إن) كان محققا في الدلالة على استغراق الجنس وأن وجود (لا) جلب هذا المعنى الشامل فاستحق أن يتغير له الإعراب.

---

(١) الأصول في النحو (١/ ٣٩٤):

(٢) مغني اللبيب (ص:٣١٥).

أما كونها عاملة عمل (ليس) وعدم ورود أثر إعرابي ظاهر لها في نصب الخبر، أوحى ببقاء الجملة على حالها من المبتدأ والخبر، فكأن (لا) لم تفد غير النفي ولم تتعدَ ذلك إلى استغراق النفي، فلم تزد بفضيلة عن (ليس) حتى يضطر العلماء لأن يجزموا بقوة أثرها في الجملة كصاحبتها التي استغرقت النفي.

لذا وجدنا سيبويه في كلامه السابق يذكر ندرة عدم العطف بمثلها عليها في حال الرفع، فالكثير فيما يرفع الاسم بعدها أن تكرر، والتكرار يضعف من استغراقها للنفي، فلم يبق لها إلا النفي المجرد فلم يظهر لها أثر إعرابي واضح؛ لذا لم يتفق النحاة عليه.

يؤكد هذا الكلام ما ذكره الزجاج وهو يتناول الرفع في قوله تعالى: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ {البقرة: ٦٢} فقال: "... القراءَة الجيدة الرفع، وكذلك إذا كررت (لا) في الكلام قلت: لا رجلٌ عندي ولا زيْد"(١).

كذلك يقول ابن الشجري ناقلا عن سيبويه ومعلقا على قول الشاعر:

تَرَكتنِي حِين لَا مالٍ أعيش بِهِ .:. وَحين جنّ زمَان النّاس أَو كَلْبا(٢)

قال: "والنصب أجود من الرفع، يعنى في غير البيت الذي أنشده، قال: لأنك إذا قلت: لا غلام، فهي أكثر من الرافعة التي بمعنى ليس"(٣).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه للزجاج (١/ ١٤٧)

(٢) البيت من البسيط نسبه البغدادي لأبي الطفيل الغنوي عَامر بن وائلة الصحابيّ، ولم أجده في ديوان أبي الطفيل الغنوي بشرح الأصمعي، ولا ديوان عامر بن طفيل ينظر: كتاب سيبويه (٢/ ٣٠٣) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (٧/ ٣٢٣٣) خزانة الأدب للبغدادي (٤/ ٣٩)

(٣) أمالي ابن الشجري ت الطناحي (١/ ٣٦٤)

خاتمة

وبعد أن عرض البحث للآيات التي اختلفت قراءتها من ناحية الجملة المنسوخة والتي بلغت ستًّا وأربعين آية أستطيع القول بأن هذا الاختلاف تحقق في الأمور الآتية:

الأول: اختلاف في إعمال الناسخ أو إهماله كما في تخفيف (أنَّ) أو (لكن)، أو إعمال (لا) وإهمالها.

والثاني: اختلاف في موقع ركني الجملة الاسم والخبر.

والثالث: الاختلاف في نطق الأداة بين الفتح والكسر.

والرابع: الاختلاف في تحديد الحرف الموقوف عليه.

وليس من شك أن كل اختلاف يتبعه اختلاف في المعنى والدلالة.

كما نتج عن هذا الاختلاف وجود ثماني ظواهر إعرابية هي:

الظاهرة الإعرابية	عدد الآيات
الأولى: الخلاف في تناوب المعرفتين النصب والرفع بعد (كان)	**(أربع آيات)**
الثانية: تنكير الاسم وتعريف الخبر بعد (كان)	**(آية واحدة)**
الثالثة: وقوع أقل المعرفتين اسما لـ(ليس)	**(آيتان)**
الرابعة: (أنَّ) بين التشديد والتخفيف	**(ثلاث آيات)**
الخامسة: فتح همزة (إنَّ) وكسرها	**(خمس عشرة آية)**
	(آيتان)

السادسة: الحرف الناسخ في (ويكأن) بين (أنَّ) و(كأن)	(ست آيات)
السابعة: (لكن) بين التشديد والتخفيف	(ثلاث عشرة آية)
الثامنة: (لا) بين نفي الجنس ونفي الوحدة	

وقد توصل البحث إلى عدة نتائج هي:

١. أن موافقة القراءة لأشهر الظواهر اللغوية إعرابًا هو معيارٌ حاكمٌ في تفضيلها على غيرها عند النحاة، وأن مخالفتها للمشهور من هذه الظواهر يضعفها، بل قد يكون متكئًا لبعض النحاة لتلحينها.

٢. أن تعدد الوجوه التي يمكن أن تحمل عليها القراءة قد يكون من مسببات تضعيفها عن أختها(١).

٣. أن المتأخرين من النحاة قد يتجاهلون قولا لبعض متقدمي النحاة كما فعلوا في تجاهلهم لرأي يونس والأخفش بإعمال (لكن) مخففة؛ وحجتهم في ذلك عدم ورود ما يدعم حجتهما من كلام العرب إلا ما افترضاه من أمثلة(٢).

٤. أن إعراب الفراء لأن المخففة في قراءة يعقوب: (أنْ لعنةُ) و(أنْ غضبُ) بتخفيف النون وسكونها فيهما ورفع (لعنة) بعدها و(غَضَبُ) بضم الباء، اسما مرفوعًا وجرّ ما بعدها (لفظ الجلالة) بالإضافة – أقوى في

(١) ظاهرة فتح همزة (إن) وكسرها

(٢) ظاهرة (لكن) بين التشديد والتخفيف

المعنى والتأويل من إعراب سيبويه؛ لوقوع (أن) بعد معنى القول، ولعدم احتياجه إلى تقدير[١].

٥. أن تضعيف الفارسي لقراءة نافع (والخامسة أنْ غَضِبَ اللهُ عليها) ليس له حق أو حجة، بل كان ينبغي أن يعدها شاهدا على مجيء (أنْ) المخففة داخلة على غير الاسم، كم فعل ابن مالك.

٦. أن تلحين الأعمش لقراءة عاصم بطريق أبي بكر (شعبة) قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِندَ ٱلْبَيْتِ إِلَّا مُكَآءً وَتَصْدِيَةً﴾ بنصب (صلاتِهم) خبرًا لكان مقدم، ورفع (مكاءٌ) اسما لها مؤخر، وتضعيف الفارسي لها – قول لا تدعمه الحجة، بل جاءت شواهد كثيرة على وجوده في كلام العرب.

٧. خلط كثير من العلماء – منهم مكي بن أبي طالب – فنسبوا قراءة عاصم بطريق أبي بكر (شعبة) للأعمش في حين نجد أن الأعمش نفسه لحَّنَها[٢].

٨. أن أبا حيان اعتمد على مكانة أبي عمرو في النحو فأبى ما أسنده إليه أبو عبيدة بأنه أعرب قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ رَبِّى وَرَبُّكُمْ فَٱعْبُدُوهُ ۚ هَٰذَا صِرَٰطٌ مُّسْتَقِيمٌ﴾ بقراءة الفتح على العطف على جملة (قضى أمرًا)

(١) ظاهرة (أنَّ) بين التشديد والتخفيف

(٢) ظاهرة: تنكير الاسم وتعريف الخبر بعد (كان)

فالمعنى: وقضى أن الله ربّي وربّكم، مدعيا أن هذا من كلام أبي عبيدة نفسه، وفي هذا قدح في نقل العالم بلا دليل(١).

٩. أن إنكار المبرد على الكوفيين الحكم ببقاء الجر مع حذف الحرف – وبأنه لم يرد – مردود بما نقله سيبويه من قولهم: لاهِ ابن عمك إي: لله ابن عمك، وبما ورد من قول رؤبة: خيرٍ، إجابة لمن قال له كيف أصبحت؟.

(١) ظاهرة فتح همزة (إن) وكسرها

مراجع البحث

١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر شهاب الدين الشهير بالبناء (ت: ١١١٧هـ) تح: أنس مهرة دار الكتب العلمية – لبنان ط الثالثة، ٢٠٠٦م – ١٤٢٧هـ

٢. أحكام القرآن: أحمد بن علي أبو بكر الرازي الجصاص الحنفي (ت ٣٧٠هـ) تح: عبد السلام محمد علي شاهين: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٤١٥هـ/١٩٩٤م

٣. ارتشاف الضرب من لسان العرب: أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ) تح: رجب عثمان محمد مراجعة: رمضان عبد التواب الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة ط: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م

٤. أسباب نزول القرآن: أبو الحسن النيسابوري، الشافعي (ت ٤٦٨هـ) تح: عصام بن عبد المحسن الحميدان: دار الإصلاح – الدمام ط: الثانية، ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م

٥. الأصول في النحو: أبو بكر ابن السراج (ت ٣١٦هـ) تح: عبد الحسين الفتلي الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت

٦. إعراب القرآن لأبي جعفر النَّحَّاس (ت: ٣٣٨هـ) علق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت ط الأولى، ١٤٢١ هـ

٧. إعراب القراءات السبع وعللها: لأبي محمد ابن خالويه النحوي (ت ٣٧٠ هـ)] ضبط نصه وعلق عليه: أبو محمد الأسيوطي: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٣٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م

٨. أمالي ابن الحاجب عثمان بن عمر (ت:٦٤٦هـ) تح: د. فخر صالح سليمان قدارة دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت عام النشر: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م

٩. أمالي ابن الشجري ضياء الدين أبو السعادات (ت: ٥٤٢هـ) تح : الدكتور محمود محمد الطناحي مكتبة الخانجي، القاهرة ط: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩١ م

١٠. أمالي القالي (ت ٣٥٦هـ) رتبها: محمد عبد الجواد الأصمعي الناشر: دار الكتب المصرية ط: الثانية، ١٣٤٤ هـ – ١٩٢٦م

١١. أمالي المرتضى (غرر الفوائد ودرر القلائد) الشريف المرتضى (٤٣٦هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابي الحلبي) ط: الأولى، ١٣٧٣هـ – ١٩٥٤م

١٢. الإيضاح العضدي: أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧ هـ) تح: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب – جامعة الرياض) الطبعة: الأولى، ١٣٨٩ هـ – ١٩٦٩ م

١٣. البحر المحيط في التفسير أبو حيان الأندلسي (ت: ٧٤٥هـ) تح صدقي محمد جميل دار الفكر بيروت ط ١٤٢٠ هـ

١٤. البيان والتبيين للجاحظ (ت٢٥٥هـ) دار ومكتبة الهلال بيروت: ١٤٢٣هـ

١٥. تاج العروس من جواهر القاموس: محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي تح: جماعة من المختصين من إصدارات: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت – المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بدولة الكويت.

١٦. تاريخ القرآن الكريم: محمد طاهر الخطاط (ت ١٤٠٠هـ) ط: طبعة الفتح بجدة ١٣٦٥ هـ ١٩٤٦م

١٧. التبيان في إعراب القرآن أبو البقاء العكبري (ت:٦١٦هـ) علي محمد البجاوي ط: عيسى البابي الحلبي

١٨. التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت ٦١٦هـ) تح: د عبد الرحمن العثيمين: دار الغرب الإسلامي ط: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م

١٩. تحبير التيسير في القراءات العشر: ابن الجزري (ت: ٨٣٣هـ) تح : د. أحمد محمد مفلح القضاة دار الفرقان – الأردن / عمان ط: الأولى، ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م

٢٠. تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد: جمال الدين ابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١ هـ) تح: د. عباس مصطفى الصالحي (كلية التربية – بغداد) : دار الكتاب العربي ط: الأولى، ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م

٢١. التذكرة الحمدونية محمد بن الحسن بن حمدون البغدادي (ت: ٥٦٢هـ) دار صادر، بيروت ط: الأولى، ١٤١٧ هـ

٢٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي تح : د. حسن هنداوي دار القلم – دمشق (من ١ إلى ٥)، وباقي الأجزاء: دار كنوز إشبيليا ط: الأولى.

٢٣. تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد بدر الدين الدماميني (٧٦٣ – ٨٢٧ هـ) تح: الدكتور محمد بن عبد الرحمن المفدى ط: الأولى، ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م

٢٤. تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد : ناظر الجيش (ت: ٧٧٨ هـ) دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون دار السلام للطباعة والنشر القاهرة – ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ

٢٥. تهذيب اللغة محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت: ٣٧٠هـ) تح : محمد عوض مرعب دار إحياء التراث العربي – بيروت ط: الأولى، ٢٠٠١م

٢٦. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ) تح: عبد الرحمن علي سليمان: دار الفكر العربي ط : الأولى ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م

٢٧. التيسير في القراءات السبع: أبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) تح: اوتو تريزل: دار الكتاب العربي – بيروت ط: الثانية، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م

٢٨. جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني رسائل ماجستير جامعة الشارقة – الإمارات ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

٢٩. الجنى الداني في حروف المعاني: بدر الدين حسن بن قاسم المرادي (ت: ٧٤٩هـ) تح : د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢م.

٣٠. حاشية الصبان على شرح الأشمونى أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت: ١٢٠٦هـ) دار الكتب العلمية بيروت–لبنان ط: الأولى ١٤١٧ هـ –١٩٩٧م.

٣١. حجة القراءات: أبو زرعة ابن زنجلة (ت: حوالي ٤٠٣هـ) تح: سعيد الأفغاني ط: دار الرسالة.

٣٢. الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت:٣٧٠هـ) تح: د. عبد العال سالم مكرم: دار الشروق – بيروت ط: الرابعة، ١٤٠١ هـ

٣٣. الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسيّ (ت: ٣٧٧هـ) تح : بدر الدين قهوجي دار المأمون للتراث – دمشق / بيروت ط: الثانية، ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣م

٣٤. الحماسة للبحتري: أبو عُبَادة الوَليد بن عُبَيد البُحتري (ت ٢٨٤ هـ) تح: د. محمَّد إبراهيم حُوَّر – أحمد محمد عبيد الناشر: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة: ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م

٣٥. الحماسة البصرية: علي بن أبي الفرج: أبو الحسن البصري (ت ٦٥٩هـ) تح: مختار الدين أحمد : عالم الكتب – بيروت.

٣٦. الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) الهيئة المصرية العامة للكتاب ط: الرابعة

٣٧. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: ١٠٩٣هـ) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة ط: الرابعة، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م

٣٨. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) تح: محمود محمد شاكر الناشر: مطبعة المدني بالقاهرة – دار المدني بجدة الطبعة: الثالثة ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.

٣٩. ديوان حسان بن ثابت تح: عبدا مهنا ط الكتب العلمية بيروت ط: الثانية ١٩٩٤م

٤٠. ديوان الفرزدق تح: علي فاعور ط: الكتب العلمية ط: أولى ١٩٨٧م

٤١. السبعة في القراءات أبو بكر بن مجاهد البغدادي (ت: ٣٢٤هـ) تح: شوقي ضيف دار المعارف – مصر ط: الثانية، ١٤٠٠هـ

٤٢. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني (ت ٩٠٠هـ) دار الكتب العلمية بيروت– لبنان ط: الأولى ١٤١٩هـ– ١٩٩٨مـ

٤٣. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: بدر الدين محمد ابن الإمام جمال الدين محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ) تح: محمد باسل عيون السود الناشر: دار الكتب العلمية ط: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م

٤٤. شرح أبيات سيبويه ابن سعيد السيرافي (ت: ٣٨٥هـ) تح : الدكتور محمد علي الريح هاشم مكتبة الكليات الأزهرية، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة – مصر: ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤ م

٤٥. شرح أبيات مغني اللبيب: عبد القادر بن عمر البغدادي (١٠٩٣ هـ) تح: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق: دار المأمون للتراث، بيروت.

٤٦. شرح تسهيل الفوائد: أبو عبد الله، جمال الدين ابن مالك الطائي الجياني، (ت ٦٧٢هـ) تح: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون: هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان ط: الأولى (١٤١٠هـ – ١٩٩٠م)

٤٧. شرح التصريح على التوضيح: خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥هـ): دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان ط: الأولى ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.

٤٨. شرح ديوان الحماسة: التبريزي، أبو زكريا (ت: ٥٠٢هـ) دار القلم – بيروت.

٤٩. شرح شواهد المغني: جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ) لجنة التراث العربي ط: بدون، ١٣٨٦ هـ – ١٩٦٦ م

٥٠. شرح طيبة النشر في القراءات: شمس الدين ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) ضبطه وعلق عليه: الشيخ أنس مهرة: دار الكتب العلمية – بيروت ط: الثانية، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م

٥١. شرح طيبة النشر في القراءات العشر: محب الدين النُّوَيْري (ت: ٨٥٧هـ) دار الكتب العلمية – بيروت تح: الدكتور مجدي محمد سرور سعد باسلوم ط: الأولى، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م

٥٢. شرح الكافية الشافية: جمال الدين ابن مالك (ت: ٦٧٢هـ) تح : عبد المنعم أحمد هريدي جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة ط: الأولى.

٥٣. شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) تح: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط: الأولى، ٢٠٠٨ م

٥٤. شرح المعلقات السبع : للزَّوْزَني، أبو عبد الله (ت: ٤٨٦هـ) دار احياء التراث العربي ط: الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢ م

٥٥. شرح المفصل : ابن يعيش (ت: ٦٤٣هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ط: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م

٥٦. ضرائر الشِّعْر ابن عصفور (ت: ٦٦٩هـ) تح : السيد إبراهيم محمد دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع ط: الأولى، ١٩٨٠ م

٥٧. العجاب في بيان الأسباب لابن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢هـ) تح: عبد الحكيم محمد الأنيس: دار ابن الجوزي

٥٨. غيث النفع في القراءات السبع: أبو الحسن النوري الصفاقسي المقرئ المالكي (ت ١١١٨هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت تح: أحمد محمود عبد السميع الشافعي الحفيان ط: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م

٥٩. الكامل في القراءات العشر والأربعين الزائدة عليها: أبو القاسم الهُذَلي (ت: ٤٦٥هـ) تح: جمال بن السيد الشايب مؤسسة سما للتوزيع والنشر ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م

٦٠. الكامل في اللغة والأدب للمبرد (ت ٢٨٥هـ) تح: محمد أبو الفضل إبراهيم: دار الفكر العربي – القاهرة ط: الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م

٦١. الكتاب: عمرو بن عثمان الملقب سيبويه (ت: ١٨٠هـ) تح: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، القاهرة ط الثالثة، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٦٢. كتاب الشعر أو شرح الأبيات المشكلة الإعراب أبو علي الفارسيّ (ت ٣٧٧هـ) تح: الدكتور محمود محمد الطناحي : مكتبة الخانجي، القاهرة – مصر الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م

٦٣. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل: أبو القاسم الزمخشري جار الله (ت: ٥٣٨هـ) دار الكتاب العربي – بيروت ط الثالثة – ١٤٠٧ هـ

٦٤. الكنز في القراءات العشر: أبو محمد، عبد الله بن عبد المؤمن الواسطيّ المقرئ (ت ٧٤١هـ) تح: د. خالد المشهداني الناشر: مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة ط: الأولى، ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م

٦٥. اللامع العزيزي شرح ديوان المتنبي: أبو العلاء المعري (٣٦٣ – ٤٤٩ هـ) تح: محمد سعيد المولوي الناشر: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية ط: الأولى، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م

٦٦. اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري (ت ٦١٦هـ) تح: د. عبد الإله النبهان: دار الفكر – دمشق ط: الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م

٦٧. اللمحة في شرح الملحة: أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ) تح: إبراهيم بن سالم الصاعدي الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية ط: الأولى، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م

٦٨. اللمع في العربية: أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ) تح: فائز فارس: دار الكتب الثقافية – الكويت

٦٩. لسان العرب ابن منظور الأنصاري الإفريقى (ت ٧١١هـ) الحواشي: لليازجي وجماعة من اللغويين الناشر: دار صادر – بيروت ط: الثالثة – ١٤١٤ هـ

٧٠. ما يجوز للشاعر من الضرورة أبو عبد الله التميمي (ت ٤١٢هـ) حققه: الدكتور رمضان عبد التواب، الدكتور صلاح الدين الهادي الناشر: دار العروبة، الكويت

٧١. المبسوط في القراءات العشر: أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوريّ، أبو بكر (ت ٣٨١هـ) تح: سبيع حمزة حاكيمي: مجمع اللغة العربية – دمشق ١٩٨١م

٧٢. مجاز القرآن: أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمى البصري (ت ٢٠٩هـ) تح: محمد فواد سزگين : مكتبة الخانجى – القاهرة ط: ١٣٨١ هـ.

٧٣. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: أبو الفتح عثمان بن جني (ت: ٣٩٢هـ) وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ط ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م

٧٤. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز: ابن عطية (ت: ٥٤٢هـ) تح عبد السلام عبد الشافي محمد دار الكتب العلمية – بيروت ط الأولى – ١٤٢٢هـ

٧٥. مشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ) تح د. حاتم صالح الضامن مؤسسة الرسالة –بيروت ط الثانية، ١٤٠٥

٧٦. معانى القرآن للأخفش أبو الحسن الأخفش الأوسط (ت: ٢١٥هـ) تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة مكتبة الخانجي، القاهرة ط الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م

٧٧. معاني القرآن: أبو زكريا الفراء (ت: ٢٠٧هـ) تح أحمد يوسف النجاتي وآخران دار المصرية للتأليف والترجمة – مصر ط الأولى

٧٨. معاني القرآن: أبو جعفر النحاس أحمد بن محمد (ت: ٣٣٨هـ) تح محمد علي الصابوني جامعة أم القرى – مكة المرمة ط الأولى، ١٤٠٩

٧٩. معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجاج (ت: ٣١١هـ) تح عبد الجليل عبده شلبي عالم الكتب – بيروت ط الأولى ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م

٨٠. معاني القراءات للأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت: ٣٧٠هـ) مركز البحوث في كلية الآداب- جامعة الملك سعود المملكة العربية السعودية ط: الأولى، ١٤١٢ هـ - ١٩٩١م.

٨١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام (ت: ٧٦١هـ) تح : د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله / دار الفكر – دمشق: ط: السادسة، ١٩٨٥

٨٢. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ) تح : مجموعة محققين معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى – مكة المكرمة ط: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

٨٣. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية المشهور بـ «شرح الشواهد الكبرى» بدر الدين العيني (ت ٨٥٥ هـ) تح: أ. د. علي محمد

فاخر وآخران دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية ط: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م

٨٤. المقتضب: محمد بن يزيد أبو العباس، المعروف بالمبرد (ت: ٢٨٥هـ) تح: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب. – بيروت.

٨٥. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ) تح : عبد الحميد هنداوي المكتبة التوفيقية – مصر

٨٦. الوجيز في شرح قراءات القرأة الثمانية أئمة الأمصار الخمسة: أبو علي الحسن بن علي الأَهْوَازي (ت: ٤٤٦هـ) تح: دريد حسن أحمد دار الغرب الإسلامى – بيروت ط الأولى، ٢٠٠٢ م.